

بحث عن: طلبُ الفوائد وتقييدها وتصنيفُها والانتفاع منها

إعداد: حسين عبد الرّازق

طلبُ الفوائد وتقييدها وتصنيفُها والانتفاع منها

مدخَلٌ:

طلبُ الفوائد وتقييدها وتصنيفُها والانتفاع منها وأثرُها في بناء الطالب مع ذكر أمثلة منها، والتنبيه على أخطاء تحصل عند تقييد الفوائد وفهمها والتعليق عليها والاستنباط منها.

ويمكن أن نحصرَ ما جاء في كتب الأئمة وآثارِهم في اتجاهين:

الأولُ: أقوالهم، وهي خلاصة اجتهاداتهم وفتاواهم والنتائج التي وصلوا إليها.

الثاني: وطرائقهم، في البحث والنظر وجمع الأقوال والحجج والنقد والردّ والبيان والاستدلال وأخلاقهم في العلم ونحو ذلك.

فالـمُطالع لكتب الأئمة المعتني بمجرد سؤال: ماذا قالوا؟ ما هي النتائج التي وصلوا إليها؟ لا أبالِغ إذ أقول: إنهم فاتَهُم أهمُ وأخصّ ما كان ينبغي أن يطلبوه ويلاحظوه ويتفكروا فيه ويُقيّدوه، أعني طرائق النظر والاستدلال والنقد وأخلاقَهم، وهذا هو الذي ينبغي أن يلاحَظ ويُطلب ويجمع ويُتفقه فيه أكثر من جمع الأقوال والنتائج ولإن كانت هي الأخرى نافعة، ولكن الطالب العاقل يطلب: لماذا وكيف؟ أكثر من ماذا[(١)]؟

---

(١) الشخصُ الذي تُعجَبُ به في أي بابٍ يُشبه البناء الجميل المُكتمل، يراه الناس وقتَ اكتماله. لم يروا مُقدماته ولا أسسَه، وكذلك لم يروا منظرَه ولا نقصه قبل أن يكتمل. أو يُشبه الجبال الرواسي ترى أعلاها ولا ترى أسفلها مع أنَّه الأصل والأساس، فهكذا: خلف كلّ فالحٍ قلبٌ يرجو ويطلبُ وجوارحُ تسعى وتعملُ، ونقصٌ، وإخفاق. [الإخفاق: ألا تُحصّل ما تطلب، وفي الحديث: «وما من غازيةٍ أو سرية تخفق وتصاب إلَّا تم أجورهم»، ومعنى الإخفاق هنا: أن يغزوا فلا يغنموا شيئًا، وكذلك كلُّ طالبٍ حاجة لم يظفر بحاجته فقد أخفق، ومنه: أخفق الصائد، إذا لم يقع له صيد، ولفظ الإخفاق في هذا المعنى هو الصواب وليس لفظَ «الفشل»]. والمرادُ هنا: بيانُ أن من انتهى به سعيُه إلى الفلاح في بابٍ فإنه قد يقع منه إخفاقٌ في كثير ممَّا يطلب، لكنّه –فقط– لم يتعجَّل الاكتمال، ولم تُعجزْه الإخفاقات، وصبرَ، وبقِي يحاول، ويبني صرحَه حجرًا على حجر، ويمشي خطوة خطوة، يسقط فينفُض التراب وينهض من جديد ويواصِل السعي ... حتى وصل إلى الحال الذي أعجبك ...

نفسُ ذلك الشخص الذي تُعجَب به وترجو أن تكون مثلَه لو كنتَ رأيت بداياته لم يكن ليثيرَ اهتمامك ... تمامًا كهذا البناء الجميل وقت إعداده قبل اكتماله ... فحينما ترى أُمًا ربَّتْ صالحين وصالحات، أو ترى بطلًا رياضيًّا، أو طالبَ علم متميّزًا، أو مهندسًا ناجحًا، أو شخصًا مُتقنًا للغة أجنبيّة، أو حافظَ قرآن ماهرًا به يتلوه كلّه من صدره كما تتلو الفاتحة.

فالذي تكونُ مُحصِّلةُ مُطالعته: أن مالكا أفتى بكذا، أو أن قولَ أحمدَ في كذا هو كذا، أو أن ابنَ معين أعلَّ حديث كذا،أو أن ابنَ تيمية ردَّ على فلان بكذا ... ونحو ذلك= فهذا كمن خرج من بحرٍ مليءٍ بالكنوز بقطراتِ ماءٍ، وترك ما فيه من الكنوز والخيرات!

ولا شك فإن ذلك النموذج السطحي للقراءة لا يمكن أن يجد في تراث الأئمة تجديدا لا يرى فيه ما يُفيدُ منه في النظر والبحث في الحوادث النازلة والمسائل المعاصرة.

فما تقرأه من معاني وفوائد ومُصنفاتٍ لأهل العلم إنَّما هو مُحصّلةُ طريق طويل من التلقي والجمع والنظر والنقد والانتقاء والتقرير فهذه الأسس التي بُنيت عليها مُخرجاتُهم، وطالبُ الهدى إنَّما يطلبُ تلك الأسس ليعرف من أين قالوا ولماذا؟ ومن هنا تبدأ طريقك.

وأُقسّم الكلام عن الفوائد في نقاط:

(١) الفائدة:

هي منفعةٌ وكل ما استفدتُه من علم أو مالٍ، وجمعها الفوائد، وهما يتفاودان العلمَ أي: يفيد كل واحد منهما الأخر، والمراد هنا كلُّ معنى من معاني الهدى.

وبوّبَ البخاري في كتاب العلم: باب «التناوُبُ في العلم» ذكر فيه تناوُب عمر بن الخطاب وجاره الأنصاري النزولَ على رسول الله ﷺ، وقال: ينزلُ يوما وأنزلُ يوما، فإذا نزلتُ جِئتُه بخبرِ ذلك اليوم من الوحي وغيرِه، وإذا نزلَ فعلَ مثل ذلك ... (١).

كلُّ معنى جديدٍ على الطالب وكل فائدةٍ يُقيدها ويعتني بها فإن ذلك يُسهم في وضع حجرٍ في بناء الطالب سواء كان:

- بيان لفظٍ أو معنى آيةٍ أو شرحَ حديث
- أو استنباطا بديعا أو قولا حسنًا أو حكمةً أو قاعدةً في أي باب من أبواب العلم —

تقول: أريد أن أكون مثلَه= فلا بد أن تستحضر السبيل الذي سلكه لتعرف: كيف صار ولماذا، فتتطلبه وتسعى فيه وتصبر، ولكنّ كثيرًا من الناس يريد أن يكون مكان البطل وقت المَغنَم/استلام الجائزة، دون أن يسلُك طريقه الشاقّة إلى تلك البطولة! وهذا لن يكون، ولو كان= لَما بقيَ للنجاح طعمٌ، ولا فَرحةٌ؛ فإنَّ التعب والبذل في الإعداد= هو سِرُّ الفرح عند التتويج والجزاء، وممَّا لا ينقضي منه عجبي أن أرى كثيرًا من الناس يطلبون مطالب عالية ويريدون وصفةً سحرية توصِل إليها دون تعب أو تخطيط أو سعي! وهذا ممَّا يُتاجر به النّصابون في كل مجالٍ ولا يصطادون إلَّا ذلك الطّماع الذي يريد شيئًا لم يدفع ثمنه؛ فيكون جزاؤه: أن يخسر ما يملك ولا يُحصّل ما يُريد وما ظلمه الله.

(١) رواه البخاري في صحيحه: كتاب العلم، باب التناوب في العلم، (رقم/٨٩).

- أو مثالا تحت قاعدة، أو نقلا عزيزا، أو نسقًا علميًا محررًا لمسألةٍ، أو حسن تصوير وتحرير لمحل البحث وموطن النزاع
- أو حُجةً جديدة على معنى ما، أو نقدًا لقولٍ أو حُجةٍ أو كشفا لاعتراضٍ
- أو تقسيما لأصناف الأقوال في مسألة خلافية، أو كلامَ إمامٍ عن أحد الأعلام، أو تحرير معنى لفظٍ أو غير ذلك من صنوف الفوائد، ولا يُغني صنفٌ من الفوائد عن غيره؛ فلكلٍ منها موضعه الخاصة وبمجموعها يكتمل بناء طالب العلم.

وقد نبّه بدرُ الدين محمد بن إبراهيم المعروف بابن جماعة (ت٧٣٣هـ) بعد ذكره للفوائد التي يعتني بها الطالبُ: «ولا يستقل بفائدة يسمعها، أو يتهاون بقاعدة يضبطها، بل يبادر إلى تعليقها وحفظها»[(١)].

(١) من كتاب «**تذكرة السامع والمتكلم بآداب العالم والمتعلم**» لبدر الدين محمد بن إبراهيم، ابن جماعة (ت ٧٣٣هـ) (ص/٨٤، ٨٥) دار الكتب العلمية تحقيق محمد هاشم الندوي. وفي الكتاب فصول مهمة لطالب العلم، وقال بكر بن عبد الله أبو زيد رحمه الله: «ابذُلِ الجُهْدَ في حفظ العلم (حفظ كتاب)؛ لأنَّ تقييدَ العلم بالكتابةِ أمانٌ من الضيَّاعِ، وقَصْرٌ لمسافةِ البحث عند الاحتياجِ، لا سيَّما في مسائلِ العلمِ التي تكونُ في غير مظانِّها، ومن أَجلِّ فوائده أنَّه عند كِبَرِ السنِّ وضَعْف القوى، يكون لديك مادَّةٌ تَسْتَجِرُّ منها مادَّةً تكتبُ فيها بلا عناءٍ في البحث والتقصِّي، ولذا فاجعل لك «كُنَاشا»، أو «مُذَكِّرة»، لتقييدِ الفوائدِ، والفرائدِ، والأبحاثِ، المنثورةِ في غير مظانِّها، وإنِ استعملتَ غلافَ الكتابِ لتقييدِ ما فيه من ذلك؛ فَحَسَنٌ، ثم تنقُلُ ما يجتمعُ لك بَعْدُ في مذكِّرة مرتبًا له على الموضوعاتِ، مُقَيِّدًا رأْسَ المسألة، واسْمَ الكتابِ، ورقمَ الصفحة والمُجَلَّد، ثم اكْتُب على ما قَيَّدْتَهُ: «**نُقِل**»، حتى لا يختلطَ بما لم يُنْقَل، كما تكتبُ: «بَلَغَ صفحة كذا» فيما وَصَلْتَ إليه من قراءةِ الكتاب، حتى لا يفوتَك ما لم تبلُغْه قراءةً». من كتابه: «**حلية طالب العلم**» (ص/١٧٥، ١٧٦). وقال ابنُ عثيمين رحمه الله: «الفوائدُ التي لا تكاد تطرأ على الذهن، أو التي يندر ذكرها والتعرض لها، أو التي تكون مستجدة تحتاج إلى بيان الحكم فيها، هذه اقتنصْها، قيدها بالكتابة لا تقول هذا أمر معلوم عندي، ولا حاجة أن أقيدها، فإنك سرعان ما تنسى، وكم من فائدة تمر بالإنسان فيقول هذه سهلة ما تحتاج إلى قيد، ثم بعد فترة وجيزة يتذكرها ولا يجدها، لذلك احرص على اقتناص الفوائد التي يندر وقوعها أو يتجدد وقوعها وأحسن ما رأيت في مثل هذا كتاب «**بدائع الفوائد**» للعلامة ابن القيم، فيه بدائع العلوم، ما لا تكاد تجده في كتاب آخر، فهو جامع في كل فن، كلما طرأ على باله مسألة أو سمع فائدة قيد ذلك، ولهذا تجد فيه من علم العقائد، والفقه، والحديث، والتفسير، والنحو، والبلاغة». «**مجموع فتاوى ورسائل الشيخ محمد بن صالح العثيمين**» (ج ٢٦ – الفقه ١٦ العلم)، وفي كتاب: «**المشوق إلى لقراءة وطلب العلم**» لعلي بن عمران جملةٌ حسنةٌ عن حُسن القراءة.

(٢) فقه التعامل مع الفوائد

العلمُ بأصناف الفوائد شيء، وأين يُبحث عنها شيءٌ آخر، وكيف استخرجها من وسط الكتاب شيءٌ ثالث، وأين أقيدها شيءٌ رابع، وتحت أي باب من العلم أضعها وكيف أعبر عنها وأضعُ لها عنوانا شيءٌ خامس، وكيف أجمعُ نظائرها ومتمماتها شيءٌ سادس وكيف أستثمرها شيءٌ سابع، وكل ذلك وأكثرُ يتحصّلُ بإذن الله وتوفيقه للطالب بالممارسة والمواظبة والتدريب والـمُدارسة مع الأقران والاستماع لدروس أهل العلم ومطالعة ما يذكره الأئمة من الفوائد والنقل عن غيرهم في كتبهم وغير ذلك من سبل التحصيل.

ثم يأتي هنا السؤال: كيف أبدأ؟ وماذا أجمع؟ وكيف أبحث عن الفائدة وألتقطها وأين أقيدها، وكيف أُعبر عنها وكيف أستثمرها وأوظفها وما هي أصناف الفوائد، وما آثارُ تقييد العلم والمعاني والفوائد على طالب العلم خصوصا وعلى المسلمين عموما؟

(٣) طلبُ الفوائد، وجمعها، وحُسن الانتفاع منه محصّلةُ الدراسة:

- كما أن أجلّ صور الانتفاع من القرآن وقصصه وأحكامه العلم بمعانيه والاعتبار والعمل فإن أجل منفعة للقراءة هو التقاط المعاني والفوائد وحسن توظيفها هذا بركةُ العلم وحفظه من أن يضيع وعلامةُ توفيق القارئ وهو من ثواب عمله في الدنيا وتعجيل أثره.

وفي ذلك قال عبد السلام هارون رحمه الله[١]؛ قال: «فإن الحكيمَ العربي كان يقول وقوله حق: «العلمُ صيدٌ والكتابة قيد. وإذا ضاع القيد ذهب الصيد) وكثيرًا ما يقرأ الإنسان شيئًا فيعجبه، ويظن أنَّه قد علق بذاكرته، فإذا هو في الغد قد ضاع منه العلم، وضاع معه مفتاحه، فانتهى إلى حيرة في استعادته واسترجاعه»[٢].

- ولعل من أهم ما في طلب الفوائد والالتفات غليها وجمعها: **إبرازُ جهد أهل العلم ونشره وهذا من شكرهم وحفظ فضلهم، وإني لأحتسب في ذلك، وإني أحبّ لكل إنسانٍ أن يدعو لكل من أفاد منه.**

---

(١) عبد السلام هارون مؤرخٌ ومحقق مصري وعميد كلية الآداب جامعة الإسكندرية وأحد أشهر محققي التراث العربي في القرن العشرين، من أهم مؤلفاته: «**الأساليب الإنشائية في النحو العربي**»، و«**قواعد الإملاء**»، و«**تحقيق النصوص ونشرها**»، وغيرها كثير ممَّا حققه وألفه، وتوفي (١٤٠٨هـ) رحمه الله.

(٢) كتاب «**كُنّاشة النوادر**» له (ص/٥). الكُنَاشَ: بضم الكاف، وتخفيف النون، وشين معجمة، على وزن: (غراب)، لفظ سرياني، بمعنى: المجموعة، والتذكرة.

وبعض الطلاب يعتمد على حفظه ولا يُقيد، وهذا يُضيع جهدَه ويفوّتُ عليه أوجها متنوعة من الخير له وللمسلمين وكم يندم القارئ بعد زمن من المطالعة على فوائد وقف عليها وترك تقييدَها ثم نسيها ونسي مواضعها، وقد ذكر السخاوي في «الجواهر والدرر» عن شيخه الحافظ ابن حجر رحمه الله «وأمَّا التفسير، فكان فيه آيةً مِنْ آياتِ اللَّه تعالى، بحيث كان يظهر التأسُّفَ في إهمال تقييد ما يقع له مِنْ ذلك ممَّا لا يكون منقولًا، وربما قال: يا فضيحتنا من اللَّه تعالى! نتكلَّم في كلامه بالاحتمالات. وفي أواخر الأمر، صار بعضُ طلبته يعتني بكتابة ذلك »[1].

و من ذلك قولُ النووي رحمه الله: «ولا يحتقرن فائدةً يراها أو يسمعها في أي فن كانت، بل يبادر إلى كتابتها، ثم يواظب على مطالعة ما كتبه» وقال «ولا يؤخِّر تحصيل فائدة –وإن قَلَّت– إذا تمكَّن منها، وإنْ أَمِنَ حصولها بعد ساعة، لأنَّ للتأخيرِ آفاتٌ، ولأنه في الزمن الثاني يُحَصِّل غيرَها»[2].

فلا بد أن يتأن الطالب فيها ويكون دقيقا ويصبر عليها ولا يفرط فيها بل يُدونها في كل موضع تليق به.

- طلبُ الفوائد من أهم ما يَثبت به العلمُ، وينضج ويكثرُ، ويجعلك يقظًا متأنيًا في الفهم والتركيز لأنك تنقّب عنها، ولستَ مجرد قارئ يريد أن ينهي الكتاب أو مريد لمعرفة النتائج.

كما أنَّه من أهم الفروق بين من ينبُغ في العلم وغيره (الدخول إلى الكتب بأسئلة وبحث وجمع الفوائد وتقييدها وحُسن توظيفها)

- **الوقوف على الفوائد يفتح للطالب أبوابا جديدة من المسائل والقواعد والحجج والتعرف على مصادر العلم**، ويتنبّه بها الطالبُ لمعنى يبقى في قلبه فإذا وجد مثالا له أو دليلا اقتنَصه ووضعه معه.

مثال: فمن الفوائد التي لا أنساها هي من أجمل المعاني التي قرأتها في حياتي تعليقٌ لابن تيمية رحمه الله على الدعاء الذي علّمه رسول الله ﷺ أبا بكر رضي الله عنه «قل: اللهم إني ظلمتُ

(١) (٦١١/٢). من كتاب «**الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر**» لشمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (ت٩٠٢هـ) المحقق: إبراهيم باجس عبد المجيد الناشر: دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان الطبعة: الأولى، (١٤١٩هـ/١٩٩٩م)

(٢) (٣٨/١، ٣٩) من كتاب «**المجموع شرح المهذّب**» لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت٦٧٦هـ) الناشر: دار الفكر.

نفسي ظلمًا كثيرًا ولا يغفر الذنوب إلَّا أنت فاغفر لي مغفرةً من عندك ...» وكان يُعلِّق على شرح الحكيم الترمذي محمد بن علي (ت٣٢٠ هـ) للحديث، وتعقّبه في مواضع منها تعليقه على جملةِ: «مغفرة من عندك» حيث فسّر الحكيمُ ذلك بأنها مغفرة خاصة ليست ممَّا يُبذَلُ للعامّة ... فعلّق ابن تيمية قال «وهذا الكلام في بعض نظر ... ولكن تمشيئتُه[1] -والله أعلم- أنَّه إذا قال: «من عندك»، و«من لدنك»، كان مطلوبًا فعلُ العبد؛ فإن ما يُعطيه الله للعبد على **وجهين**: **منه** ما يكون بسبب فعلِه، كالرزق الذي يَرزقه بكسبه، والسيئات التي تُغفَر له بالحسنات الماحية لها، والولد الذي يرزقه بالنكاح المعتاد، والعلم الذي يناله بالتعلم المعهود، والرحمة التي تصيبها بالأسباب التي يفعلها.

ومنه ما يُعطيه للعبد ولا يُحوِجه إلى السبب الذي ينال به في غالب الأمر، كما أعطى زكريا الولدَ مع أن امرأته كانت عاقرًا، وكان قد بلغ من الكبر عِتِيًّا، فهذا الولد وهبه الله من لدنه لم يَهَبْه الأسباب المعتادة، فإن العادة لا تحصل بهذا الولد، وكذلك العلم الذي علَّمه الخَضِرَ من لدنه لم يكن بالتعلم المعهود، وكذلك الرحمة الموهوبة، ولهذا قال: (إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ).

... ثم قال: ومن المعلوم أن الله تعالى قد يَغفر الذنوبَ بالتوبة، وقد يغفرها بالحسنات الماحية، وقد يغفرها بالمصائب المكفرة، وقد يغفرها بمجرد استغفار العبد وسؤاله أن يغفر له، فهذه مغفرة من عنده. فهذا الوجه إذا فُسِّر به قوله: «من عندك» كان أحسنَ وأشبهَ ممَّا ذكر من الاختصاص ... ثم قال: وأيضًا فقوله «من عندك» يُراد به: **أن يكون مغفرةً تجود بها أنت عليَّ لا تُحوِجُني فيها إلى خلقِك، ولا يُحتاج إلى أحدٍ يَشْفَع فيَّ أو يَستغفر لي**، واستعمال لفظة «من عندك» في مثل هذا معروف، كما في حديث توبة كعب بن مالك لما جاء إلى النبي ﷺ، فقال له:

---

(١) جاء في نسخة «**جامع المسائل**» (٦٦/١): «ولكن بمشيئته»، ولعل الصواب نسخة «**أضواء السلف**» (ص/٩٨): «ولكن تمشيتُه»، يعني: وجهه وتفسيره. والله أعلم، وممَّا يؤكد ذلك أنَّه في آخر الكتاب احتملَ شرح الحكيم الترمذي حيث قال: «وإن قال قائل: كذلك كلام الحكيم الترمذي على مثل هذا وأنه أراد بالتخصيص ما يناسب هذا؛ كان قولًا محتملًا، وقد قال عمرُ: «احمل كلام أخيك على أحسنه حتى يأتيك ما يغلبك منه» ...». شرح حديث أبي بكر ط. أضواء السلف (ص/١٠٢).

«أَبْشِـرْ بخيرِ يوم مرَّ عليكَ منذ وَلدتْك أمُّك»، فقلتُ: يا رسـولَ الله! أمن عند الله أو من عندك؟ فقال: «بل من عند الله»[1]. فأخبره ﷺ أن الله تابَ عليه من عنده.

وكلا الوجهين قول مريم عليها السلام ﴿كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِندَهَا رِزْقًا ۖ قَالَ يَا مَرْيَمُ أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا ۖ قَالَتْ هُوَ مِنْ عِندِ اللَّهِ ۖ إِنَّ اللَّهَ يَرْزُقُ مَن يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾، فلما كان الرزق لم يأتِ به بشـرٌ ولم يُسْـعَ فيه السـعيُ المعتاد قالت: «هو من عند الله». فهذه المعاني وما يناسبها هي التي يشهد لها استعمال هذا اللفظ ...» على آخر كلامه

فهذا المعنى جعلني أنتبه لكل المواضـع التي ذُكر فيها «من عندك»، «من عند الله»، «من لدنه» فجمعتُ شـواهد لهذا المعنى الذي ذكره ابن تيمية منها كقول المؤمنين ﴿وَنَحْنُ نَتَرَبَّصُ بِكُمْ أَن يُصِيبَكُمُ اللَّهُ بِعَذَابٍ مِّنْ عِندِهِ أَوْ بِأَيْدِينَا﴾ وقريب منه قولُ الله استجابةً لدعاء أيوب عليه السلام ﴿فَاسْتَجَبْنَا لَهُ فَكَشَفْنَا مَا بِهِ مِن ضُرٍّ ۖ وَآتَيْنَاهُ أَهْلَهُ وَمِثْلَهُم مَّعَهُمْ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا وَذِكْرَىٰ لِلْعَابِدِينَ﴾، وقول نوح عليه السلام: ﴿قَالَ يَا قَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَآتَانِي رَحْمَةً مِّنْ عِندِهِ﴾، وقول والدِ زوجة موسى عليه السلام ﴿فَإِنْ أَتْمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِندِكَ﴾ يعني هو تفضُّل منك وتبرُّع، وهكذا بدأت ألاحظ ذلك وأنتبه له وأضـمُّه على تلك الفائدة التي كانت نواةَ هذا المعنى.

- **التقييد تُحفَظ به الفوائد وتثبتُ فليس من قرأ وأعمل قلبه وتأمّل ثم انتزع الفائدة وتكلّف كتابتها في موضـعها بعزوها**=كمن مرّ عليها سـريعا، كما أنك بما تقيده من فوائد وتنظر فيه بعد مدة من الدراسة والتحصيل ستُبصر مستواك العلمي والبياني بنظرك فيما قيّدته قديمًا أو تُصلح فيه ما يحتاج إصلاحًا.
- **يجعلُ التقييدُ للطالب رصيدًا من المعرفة والأقوال والحجج**، ويُكسبه حسن البيان والاستدلال، وينبهه على صنوف الفوائد، وينفع به المسلمين ويدلّهم عليه، ويُسهل تصور الحاجة للكتاب وأهم فوائده فهي بمثابة خُلاصة جامعة لما قدّمه الكتاب، لتعرف بعدها: ومتى يحتاج إليه، ويمكنك عمل محاضرة عن الكتاب وأهم فوائده وغير ذلك من أوجه الانتفاع.

---

(١) أخرجه البخاري في الصحيح: كتاب المغازي، باب حديث كعب بن مالك، رقم (٤٤١٨، ومواضع أخرى)، ومسلم في صحيحه: كتاب التوبة، باب حديث توبة كعب بن مالك وصاحبيه، رقم (٢٧٦٩) عن كعب بطوله.

وكم أقيمت دورات وصُنّفت كتب وفُتحت مشاريع كبيرة بسبب خاطرة أو فكرة أو فائدة أو معنى قيّده باحثٌ فكان النواةَ والأساس الذي بنى عليه وجمع فيه ما يتممه ويكمله حتى صار بناءً عاليًا نافعًا، وهل كتبُ الأئمة وأهل العلم إلَّا جمعٌ لما أفادوه من المشايخ والكتب ومحصّلة تلك الفوائد؟ وما السيلُ إلَّا اجتماع النقط، وفي المثل «أَوَّلُ الشَّجَرَةِ النَّوَاةُ». يُضرب للأمر الصغير يتولد منه الأمرُ الكبير.

ومن المصنفات التي هي مجموع للفوائد: «صيد الخاطر» لابن الجوزي و«بدائع الفوائد» لابن القيم.

ونفسُ هذه الدراسة إنَّما هي بفضل الله ما هداني الله إليه وجمعتُه من دراستي لكتب الأئمة ومن مُدارستي مع إخواني من طلبة العلم وممَّا افدتُه من مشايخي جزاهم الله عنا خيرا.

- **الفوائدُ لذةُ العلم وبهجتُه؛ فلالتقاط الفائدة والانتفاع بها فرحةٌ يعلمها من جرّبها، كما ان الوصول إلى الفائدة بنفسك وتعبِك أجمل وأنفع من أن تُلقَّنَها**، ولعل معنى تقف عليه يكون فيه مفاتيح خير لما تكن تعلمها روى غير واحد أن ابن المبارك قيل له: إلى متى تكتب العلم؟ قال: «لعلَّ الكلمةَ التي أنتفعُ بها لم أكتبها بعدُ»(١).

ولعلّ معنى تقرأه يكون له ما بعده وتتغيّر به حياتُك، وأذكر معنى شريفا هو أجمل ما أطلعني الله عليه في بداية طلبي للعلم ورسخ في قلبي وكان له بفضل الله أثرٌ بالغ عليَّ، وكنتُ أقرأ ترجمة الإمام البخاري رحمه الله عن الفِرَبْرِي تلميذ البخاري أنَّه قال: «أملى عليَّ يومًا [يعني البخاري] حديثا كثيرًا، فخاف مَلالي، فقال: طبْ نفسًا، فإن أهل الملاهي في ملاهيهم، وأهل الصناعة في صناعتهم، والتجار في تجاراتهم، وأنتَ مع النبي ﷺ وأصحابه»(٢).

فواللهِ إنه خيرَ ما يُفرَح به في هذه الدُّنيا، فاللهم اجعلنا مع النبي ﷺ وأصحابه في الدنيا اتباعا وفي الآخرة صُحبةً، وصبِّرنا على طلب ما يُرضيك.

- فطالبُ الهدى يُنقِّبُ عن الفوائد فإنْ وجدها فإنه يقدّرها ويحتفي بها، ومن جميل ما وقفتُ

---

(١) «**سير أعلام النبلاء**» للذهبي (٨/٤٠٧).

(٢) ترجمة البخاري من «**سير أعلام النبلاء**» للذهبي (١٢/٤٤٥).

عليه في ذلك أن الشيخ أبا فهر محمود شاكر[1]. في تحقيقه لتفسير ابن جرير الطبري عند بيانه لمعنى لفظ (الرّباني) وفي ذلك خلافٌ كبير، وبعد ذكر الطبري للأقوال قال الطبريُّ: «وأولى الأقوال عندي بالصواب في (الربانيين) أنَّهم جمع (ربَّاني)، وأن الرَّبانيّ المنسوب إلى (الرَّبَّان)، الذي يَربُّ الناس، وهو الذي يصلح أمورهم، ويربها، ويقوم بها ... فإذا كان الأمر في ذلك على ما وصفنا، وكان الرَّبَّانُ ما ذكرنا، والرَّبَّانيُّ هو المنسوب إلى من كان بالصفة التي وصفتُ، وكان العالم بالفقه والحكمة من المصلحين يربُّ أمور الناس، بتعليمه إياهم الخير، ودعائهم إلى ما فيه مصلحتهم، وكان كذلك الحكيم التقي لله، والوالي الذي يلي أمور الناس على المنهاج الذي وليه المقسطون من المصلحين أمور الخلق، بالقيام فيهم بما فيه صلاح عاجلهم وآجلهم، وعائدة النفع عليهم في دينهم، ودنياهم= كانوا جميعًا يستحقون أن يكونوا ممَّن دخل في قوله عز وجل: ﴿وَلَٰكِن كُونُوا رَبَّانِيِّينَ﴾. فالرَّبَّانيُّونَ إذًا، هُم عِمَادُ النَّاسِ في الفقه والعلم وأمور الدين والدنيا؛ ولذلك قال مجاهد: «وهمْ فوق الأَحبارِ»؛ لأنَّ «الأحبار» هم العلماء. و«الرباني» الجامع إلى العلم والفقه، البصر بالسياسة والتدبير والقيام بأمور الرعية، وما يصلحهم في دنياهم ودينهم». (اهـ).

فلم يستطع الشيخ هنا إلَّا أن يُبيّنَ فرحَه بتلك الفائدة وتقديرَه لها وبيان قيمتها وهذا تعليمٌ للطالب ليعرف قدر الفوائد ويميز بين مراتبها فقال رحمه الله مُعقّبًا: «هذا التفسير قلَّ أن تجده في كتاب من كتب اللغة، وهو من أجود ما قرأتُ في معنى الرباني، وهو من أحسن التوجيه في فهم معاني العربية، والبصر بمعاني كتاب الله. فرحم الله أبا جعفر رحمة ترفعه درجات عند ربه»[2].

وقيمةُ هذا التعليق من الشيخ أبي فهر أنّ الشيخ من أهل العلم بالقرآن وبلسان العرب فحكمُه له قيمتُه، فرحِم الله الطبري ورحم محمود شاكر ورفعهم درجات ونفعنا بخير ما نتعلمُ، وكثير من الطلاب لا صبر لديه على التأمل والنظر والفهم فضلا عن استخراج المعاني والفوائد وتقييدها، وصدق أبو هلال العسكريُّ (٣٩٥هـ) إذ قال: «فَعَلَيْكَ بِالْعِلْمِ، فَاطْلُبْهُ فِي مَظَانِّهِ،

---

(١) هو محمود بن محمد شاكر أبو فهر عالمٌ ومؤرخ وأديب مصري، نصرَ عن العربية في مواجهة التغريب. واطلع على كتب التراث وحقق العديد منها. من مؤلفاته كتاب: «**المتنبي**»، و«**أباطيل وأسمار**»، و«**رسالة في الطريق إلى ثقافتنا**»، ومن تحقيقاته: «**طبقات فحول الشعراء لمحمد بن سلام الجمحي**»، و«**تفسير الطبري**» وغيرها. توفي مساء يوم الخميس ٣ ربيع الآخر (١٤١٨هـ) رحمه الله.

(٢) «**تفسير الطبري**» بتحقيق محمود شاكر (٥٤٣/٦، ٥٤٤)، و(٥٢٩/٥-٥٣١) ط. عالم الكتب.

تَأْتِكَ الـــمَنَافِعُ عَفْوًا، وَتَلْقَ مَا يعْتَمد مِنْهَا صَفْوًا، وَاجْتَهِدْ فِي تَحْصِيلِهِ لَيَالِيَ قَلائِلَ، ثُمَّ تَذَوَّقْ حَلاوَةَ الْكَرَامَةِ مُدَّةَ عُمْرِكَ، وَتَمَتَّعْ بِلَذَّةِ الشَّرَفِ فِيهِ بَقِيَّةَ أَيَّامِكَ، وَاسْتَبْقِ لِنَفْسِكَ الذِّكْرَ بِهِ بَعْدَ وَفَاتِكَ»[(١)].

(٤) طلبُ الفوائد والفرح بها وجمعُها سُنّة أهل العلم

من نظر سيرة أهل العلم يجد أن العناية بتقييد الفوائد والصبر عليها والفرح بها والحثّ عليها وحسن استثمارها حاضرا في مسيرتهم العلمية، وانظر إلى فرحة أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه بتلك الفائدة التي استنبطها ابنُ عبّاس رضي الله عنه، روى الطبريُّ بإسناده عن ابنِ زيد في قوله: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُ اتَّقِ اللَّهَ أَخَذَتْهُ الْعِزَّةُ بِالْإِثْمِ ۚ فَحَسْبُهُ جَهَنَّمُ ۚ وَلَبِئْسَ الْمِهَادُ (٢٠٦) وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ ۗ وَاللَّهُ رَءُوفٌ بِالْعِبَادِ ﴾ قال: كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه إذا صلى السُّبْحة وفرغ، دخل مربدًا له، فأرسل إلى فتيان قد قرأوا القرآن، منهم ابن عباس وابن أخي عيينة. قال: فيأتون فيقرأون القرآن ويتدارسونه، فإذا كانت القائلة انصرف. قال فمرُّوا بهذه الآية: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُ اتَّقِ اللَّهَ أَخَذَتْهُ الْعِزَّةُ بِالْإِثْمِ ﴾، ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ ۗ وَاللَّهُ رَءُوفٌ بِالْعِبَادِ ﴾ قال ابن زيد: وهؤلاء المجاهدون في سبيل الله، فقال ابن عباس لبعض من كان إلى جنبه: اقتتل الرجلان؟ فسمع عمر ما قال، فقال: وأيّ شيء قلت؟ قال: لا شيء يا أمير المؤمنين! قال: ماذا قلت؟ اقتَتل الرجلان؟ قال فلما رأى ذلك ابن عباس قال: أرى ههنا مَنْ إذا أُمِر بتقوى الله أخذته العزة بالإثم، وأرى من يَشري نفسه ابتغاءَ مرضاة الله، يقوم هذا فيأمر هذا بتقوى الله، فإذا لم يقبل وأخذته العزة بالإثم= قال هذا: وأنا أشتري نفسي! فقاتله= فاقتتل الرجلان! فقال عمر: لله تلادك يا ابن عباس»[(٢)]. وإنَّما كان يجمعهم عمر ليسمع منهم مثل تلك الفوائد.

وانظر إلى وصية الشَّعْبِيّ رحمه الله قَالَ: «إِذَا سَمِعْتَ شَيْئًا فَاكْتُبْهُ وَلَوْ فِي الْحَائِطِ»[(٣)]. وقولُ أبي عبيد -أي القاسم بن سلام- أنّه كان يقول: «كنتُ في تصنيف هذا الكتاب -أي كتاب غريب الحديث- أربعين سنة، وربما كنت أستفيد الفائدة من أفواه الرجال، فأضعها في الكتاب،

(١) كتاب «**الحث على طلب العلم والاجتهاد في جمعه**» لأبي الهلال العسكري (ص/٤٣).

(٢) وفي نسخة: «**لله بلادُك**». «**تفسير الطبري**» (٣/٥٨٩).

(٣) «**كتاب العلم**» لأبي خيثمة (رقم/١٤٦).

فأبيت ساهرًا فرحًا مني بتلك الفائدة، وأحدكم يجيئني، فيقيم عندي أربعة أشهر، خمسة أشهر، فيقول: قد أقمت الكثير»[1].

وانظر لمثالٍ على حرص أبي عبيد رحمه الله على طلب الفوائد واقتناصها من هذا المشهد الذي يقصه: «زُرتُ أحمد بن حنبل يومًا فلما دخلت عليه بيته قام فاعتنقني وأجلسني في صدر مجلسه! فقلت: يا أبا عبد الله، أليس يقال: صاحب البيت أحق بصدر بيته؟ فقال: نعم، يَقعد، ويُقعد من يريد. قال: فقلت في نفسي: **خذ إليك يا أبا عبيد فائدة**. قال: ثم قلت له: يا أبا عبد الله، لو كنت آتيك على ما تستحق لأتيتُك كل يوم. فقال: لا تقل؛ إن لي إخوانًا لا ألقاهم إلَّا في كل سنة مرة، أنا أوثق بمودتهم ممَّن ألقى كل يوم. قال: **قلت: هذه أخرى يا أبا عبيد**. فلما أردتُ القيامَ قام معي. فقلت: لا تفعل يا أبا عبد الله، فقال: قال الشعبي: من تمام زيارة الزائر أن تمشي معه إلى باب الدار، وتأخذ بركابه. قلتُ يا أبا عبد الله مَن عن الشعبي؟ قال ابن أبي زائدة عن مجالد عن الشعبي، قال: قلت: يا **أبا عبيد، هذه ثالثة**، قال: فمشى معي إلى باب الدار، وأخذ بركابي»[2].

وتلاحظ أن أحمد رحمه الله ذكر فائدة علِمها عن الشعبي رحمه الله وانتفع به فرحم الله أئمة العلم، ولا يطيب لطالب الهُدى أن ينام وفي صدره فائدة قبل أن يحفظها بالتدوين، قال محمد بن يوسف البخاري: «كنتُ مع محمد بن إسماعيل بمنزله ذات ليلة، فأحصيت عليه أنَّه قام وأسرج يستذكر أشياء يعلِّقُها في ليلةٍ ثمان عشرة مرة»[3]. والإمام الشافعي يذكرُ عنه الحُمَيْديُّ – لـمَّا كانا بمصر– أنَّه كان يخرج في بعض الليالي فإذا مصباح منزل الشافعي مُسْرج، فيصعد إليه «فإذا قِرْطاس ودَوَاة، فأقول: مَهْ يا أبا عبد الله! فيقول: تفكّرت في معنى حديث –أو في مسألة– فخِفْت أن يذهب عَلَيَّ، فأمرت بالمصباح وكتبته»[4].

---

(١) «**سير أعلام النبلاء**» للذهبي (١٠/٤٩٦).

(٢) كتاب «**طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى الحنبلي**» باب حرف القاف (ص/٢٤٣).

(٣) «**سير أعلام النبلاء**» (١٢/٤٠٤).

(٤) «**حلية الأولياء**» لأبي نعيم (٩/٧٥).

(٥) تقديرُ الفائدة قدرها.

ليس كل فائدة تمر بك تقيدها فالفائدة الموجودة في موضـــعها ومظانها المعتادة بحيث يجدها متى طلبها، فهذه لا تُقيَّد؛ إذ الإكثار من تقييد كل فائدة أو معلومة مشـــغلةٌ وتكثيرٌ يُلهي، وإنَّما يعتنى بالفوائد القيمة، ويعظم قدرُ الفائدة من **جهات**:

أ- من جهة قائلها بأن يكون من أئمة ذاك العلم.

ب- ومن جهة حُجتها والاستدلال لها.

جـ- ومن جهة حُسن ألفاظها وقوة بيانها.

د- ومن جهة أهمية المسألة التي تندرج تحتها.

هـ- ومن جهةِ موضعها فربما كانت في غير موضعها المتوقَّع.

(٦) أين أقيد المعاني والفوائد؟

- بعضُها أقيده على الغلاف الداخلي للكتاب، ليسهل الانتباه لها كلما أمسكتُ الكتاب.
- ولكن ينبغي أن يكون معي عند قراءتي بطاقاتٌ عليها عناوين أســـجّل تحت كل عنوان ما يدخل تحته من فوائد، فذلك وأنفع بحيث تجمع الأشـــباهُ والنظائرُ والأمثلةُ تحت المعنى الواحد، أو تقييدها وحفظها في الحاسوب وفهرستُها ممَّا ينتظم في سلك واحد بحيث يمكن أن تستثمر في محاضرة أو دورة أو مقال أو كتاب أو أي وجه آخر.

تنبيه: في بداية قراءتك ستحتاج أن تكتب كل معلومة جديدة عليك، لكن مع الممارسة إن شاء الله ستعلم: كيف تنتقي الفائدة، وستعرف قيمة الفائدة ودرجتها.

(٧) كيف أُقيدها؟

أولًا: التعليق على الكتاب يكون بالقلم الرصاص لتتمكن من التعديل أو المحو.

وهل تضع خطوطًا تحت ما تريد جمعه من فوائد ثم بعد انتهائك من الكتاب تنقلها في دفتر؟ أم أثناء القراءة، كلما وقفتَ على فائدة تنقلها؟ الأفضـــل في رأيي هو الثاني لأنَّ الفائدةَ تكون حاضرةً بسياقها في موضعها.

ثانيًا: ولا بد من إبراز الفائدة ووضـع علامة عليها وإشـارة (خط تحتها أو تظليل) وينظر في مبدئها ونهايتها: يعني من أين بدأت وأين انتهت، ولا نقطع الفائدة عن ســياقها الذي لا تظهر إلَّا به، وتنقَل بلفظها إلى موضـــعها اللائق مباشـــرة ويوضـــع لها عنوان مع عزوها إلى قائلها ورقم

الصفحة والكتاب وطبعتها إن احتجت لذلك.

ثالثا: عزوُها؛ فإنّ الإسـنادَ من الدّين، فعزوُ العلم كما أنَّه توثيقٌ له فإنه من الأمانة وحسـن الخلق والشِّكر قال ابن عبد البر رحمه الله (ت٤٣٦هـ). «يقال: إن من بركة العلم أن تضيف الشيء إلى قائله»[١].

ويبدو أن ذلك المعنى كان معروفا عند أهل العلم كما قال القرطبي رحمه الله (ت٦٧١هـ) في مقدمة تفسيره: «وشرطي في هذا الكتاب: إضافة الأقوال الى قائليها، والأحاديث الى مصنفيها، فإنه يقال: من بركة العلم أن يضاف القول الى قائله»[٢].

وجعل النووي رحمه الله ذلك من النصيحة وبيّن صنف الفوائد التي ينبغي أن تضاف إلى أصحابها، وبيّنَ بركتها وعاقبة من تعمّد إضافتها إلى نفسه فقال: «ومن النصيحة: أن تضاف الفائدة التي تستغرب إلى قائلها، فمن فعل ذلك بُورك له في علمه وحاله، ومن أوهم ذلك وأوهم فيما يأخذه من كلام غيره أنَّه له: فهو جدير أن لا ينتفع بعلمه، ولا يبارك له في حاله، ولم يزل أهل العلم والفضل على إضافة الفوائد إلى قائليها ...»[٣].

وقال السخاوي (ت٩٠٢هـ): «صح عن سفيان الثوري أنَّه قال ما معناه: نسبة الفائدة إلى مُفيدها من الدقة في العلم وشكره، وأن السكوت عن ذلك من الكذب في العلم وكفره»[٤].

وقال العلامة المعلمي رحمه الله المتوفى سنة (١٣٨٦هـ). «قيل: إن كل فائدة لم تسند إلى صاحبها فهي لقيطة كالطفل المنبوذ الذي لا يعرف أبوه في المنتسبين»[٥].

وقد قال رَسول الله ﷺ: «الـمُتَشَبّعُ بما لَمْ يُعْطَ كَلابِسِ ثَوْبَيْ زُورٍ»[٦] أي: إنَّ الَّذي يَتظاهرُ بما ليسَ فيه وليس عندَه ويدّعيه كمَنْ يلبسُ ثوبينِ مُستعارَينِ أو مُودَعَينِ عنده يتظاهرُ أنَّهما ملكُه.

---

(١) «**جامع بيان العلم وفضله**» لابن عبد البر (٨٩/٢).

(٢) «**مقدمة تفسيره**» (٢٦/١).

(٣) «**بستان العارفين**» (ص ٢٨).

(٤) «**الجواهر والدرر**» للسخاوي (١٢٠/١). وانظر «**منهاج السنة النبوية**» (٥١٨/٢).

(٥) «**آثار العلامة المعلمي اليماني**» (٤٩/١).

(٦) رواه البخاري في صحيحه: كتاب النكاح، المتشبع بما لم ينل، وما ينهى من افتخار الضرة، (رقم/٥٢١٩)، ومسلم في صحيحه: كتاب اللباس والزينة، باب النهي عن التزوير في اللباس وغيره والتشبع بما لم يعط، (رقم/٢١٢٩).

وأكملُ صورة عند نقل الفائدة:

- يلزمُ كلَّ من نقل فائدة أو قولا عن عالمٍ سواءٌ أراد الاستدلال به على معنى ما أو نقدَه أو غير ذلك: أنْ يتحقق من ثبوت النص عنه، وينقله بلفظه، وإن كان له سياقٌ لا يتمُّ فهم الكلام إلَّا به ذكره ولو مُختصَرا، ومن قرأ نقلا عن عالم لا بد من التثبت منه كذلك.

- وذكرُ الفائدة يكون مع العزو (الكتاب/ الجزء/ الصفحة) وتُذكر الطبعة عند الحاجة، وإذا كان للفائدة أكثرُ من مصدر وكان متوافقة فأشِر على أقدمها أولا ثم إن أردتَ فضع باقي المصادر، ولا يلزم أن تستوعب كل المواضع المذكور فيها الفائدة إلَّا لمعنى تريده كأنْ تجد فروقا مؤثرةً بين المواضع فالأَولى نقدُها للخروج بأصحها.

- ويصِحُ اختصارُ الفائدةِ إذا كنت تنقلها كشاهدٍ على معنًى ما وجاءَ كلام في وسطها لا يُحتاج إليه فتحذفه وتضع مكانه نقاطًا هكذا (...)، فاختصارُ الفائدة هو من الرواية بالمعنى، فيجوز فيه الاختصار والرواية بالمعنى ولكن بشرط ألا يُفسد المعنى أو يُخفي منه ما يُحتاج إليه، وكثيرٌ ممَّن ينقلون الفوائد ويُعلقون عليها يخطئون في ذلك (وسيأتي التنبيه على ذلك مع ذكر أمثلة إن شاء الله).

- إذا نقلت من كتابٍ، وصاحبُ الكتابِ نقلَ من كتابٍ آخر فإن استطعت الرجوع لمصدر القول الذي نقله صاحب الكتاب فهو أوثق وأكثر دقة وتطمئن لصحة نقله لفظا ومعنى ثم قد تنظر في استنباطه أو تعليقه على ما نقل ولكن بعد التحقق من المصدر.

رابعا: الدقة في فهم الفائدة وحسن صياغة عنوان لها يشير إليها. ليسهل الرجوع إليها ولتعرف أين تُوظفها وتصنيفها، وإن كنت قد خرجت من كتاب ما بفوائد كثيرة تنتظم تحت باب معين فيمكن أن تضع لها ترتيبا وترقيما.

وأحسن سبيل لفهم الفائدة هو العلم بموضعها من الكتاب والعلم بسببها وسياقها وأمثلتها وما تفرّع عنها وجمع نظائرها من كلام المصنف في نفس الكتاب أو غيره (وسيأتي أمثلة إن شاء الله).

وربما تضع عنوانا لها فقط إذا كانت طويلة كأن تكون تحريرا لباب ما أو دراسة مفصلة عن أمر ما أو أمثلة لقاعدة ما.

كأن يكون موضعا حرّر فيه بعضُ أهل العلم مسألة مهمة أو أجاب فيه عن إشكالٍ مشهور أو نحو ذلك ممَّا لا يصح أن تنقل فيه الموضع بكاملة فتشير إليه بعنوان يبين خلاصة الفائدة.

كمثال: لابن تيمية تحرير دقيق عن قول الصحابي وحُجيته مع أمثلة لاجتهادات الصحابة التي أخذت عليهم وكان قد احتاج إليها في أثناء ردّه لبعض حُجج المخالفين، فبدأها بقوله « ... ومثل هذا لا تثبت به شريعة كسائر ما ينقل عن آحاد الصحابة في جنس العبادات أو الإباحات أو الإيجابات أو التحريمات إذا لم يوافقه غيره من الصحابة عليه –وكان ما يثبت عن النبي ﷺ يخالفه لا يوافقه– لم يكن فعله سنة يجب على المسلمين اتباعها بل غايته أن يكون ذلك ممَّا يسوغ فيه الاجتهاد، وممَّا تنازعت فيه الأمة، فيجب رده إلى الله والرسول، ولهذا نظائر كثيرة، مثل ما كان ابن عمر يدخل الماء في عينيه في الوضوء، ويأخذ لأذنيه ماء جديدًا، وكان أبو هريرة يغسل يديه إلى العضدين في الوضوء، ويقول: من استطاع أن يطيل غرته فليفعل ...»، ثم ذكر أمثلة كثيرة، ثم ختم الباب بقوله: «وأمثال ذلك ممَّا تنازع فيه الصحابة فإنه يجب فيه الردّ إلى الله والرسول، ونظائر هذا كثيرةٌ فلا يكون شريعة للأمة إلَّا ما شرعه رسول الله ﷺ، ومن قال من العلماء: عن قول الصحابي حُجة فإنما قاله إذا لم يخالفه غيره ...»، ثم ذكر معاني نافعة في الباب وضوابط دقيقة، فالموضع طويل، فهنا يحسن أن تضع عنوانا للفائدة مع ذكر بدايتها ونهايتها هكذا: في البطاقة الخاصة بعنوان «فوائد في أصول الفقه»: (موضعٌ مهم عن قول الصحابي، ومتى يكون حُجّة عند من قال به، مع ذكر أمثلة لاجتهادات لآحاد الصحابة خولفوا فيها[1].

خامسا: جمع الأشباه والنظائر والأمثلة وما يخالف الفائدة أو يشكل عليها أو يكون دليلًا لها سواء كانت الفائدة من كلام نفس المصنف أو من كلام غيره وسواء كانت في نفس الكتاب أو من غيره (كل ما يتعلق بها ممَّا تقف عليه ضمَّه إليه، فإنه يتمم بعضه أو يبينه أو يخالفه ويضعفه).

وأضربُ مثالًا: عند دراستي لكتاب «الإيمان الأوسط» لابن تيمية رحمه الله وقفت على فائدة نفيسة في الحكم على أصحاب البدع حيث قال بعد ذكره لحُكم الظاهر والباطن والفرق بينهما وأثرِ ذلك «ومنْ تدبّرَ هذا علم أن كثيرًا من أهل الأهواء والبدع قد يكون مؤمنًا مخطئًا جاهلًا ضالًّا عن بعض ما جاء به الرسول ﷺ، وقد يكون منافقا زنديقا يُظهر خلاف ما يُبطِن»[2].

---

(١) «**قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة**» (ص/١٩٩-٢١٠) طبعة لينة للنشر والتوزيع.

(٢) «**الإيمان الأوسط**» (ص٣٠٤)، ط ابن الجوزي.

فقيّدتُ الفائدة بعنوان: أصــحاب البدع صــنفان، منهم من لم يتعمّد الباطل فوقع فيه خطأ ومنهم من تعمّد الباطل ولا يســـتويان في الحكم، وعندي مطالعتي لكتاب «قاعدة عظيمة» لابن تيمية وجدتُ ما يشـرح ويتمم المعنى إذ قال «فصـلٌ: والذين يروون الحديث عن النبي ﷺ نوعان: ثقات وغير ثقات، وهؤلاء –يقصـــد غير الثقات– منهم من يتعمد الكذبَ وأكثرُهم لا يتعمّدونه ولكن يُؤتى أحدهم من ســوء حفظه، والعلماء تكلموا في هؤلاء وهؤلاء حفظا للدين من الزيادة والنقصـــان، وكذلك المتكلمون برأيهم ونظرهم وفهمهم وذوقهم ووجدهم وكلامهم نوعان: فما وافقَ فيه الرســولَ فهو حق، وما خالفَه فهو خطأ، وأكثرُهم لم يتعمّد الخطأ، بل غلِط، ومنهم مَن يتعمّد قول غير الحق مع علمه بأنه غير الحق»[١]، ويُشـــبهه في تشـــبيه الخطأ في الرأي بالخطأ في الرواية «جواب الاعتراضــات المصـرية على الفتوى الحموية» له[٢] عن الذين أبطنوا الكفر وأظهروا الإيمان من أصحاب البدع، فلاحظتُ شبها كبيرا بين هذه المواضع، والثاني ذكر صورتين للخطأ: خطأٌ في النقل وخطأٌ في الفقهم، وذكر أصـــناف المخطئين من رواة الأحاديث ومن أهل الفقه والتصـــوف والكلام وغيرهم، وذكر أن منهم من لم يتعمّد الباطل لكنه وقع فيه ومنهم من تعمّده، وأضـــاف فائدة وهي: أن أهل العلم تكلموا في هؤلاء وهؤلاء وهذه فائدة جديدة لم تكن في الموضـــع الأول، ثم لما بدأت في قراءة «منهاج السـنة النبوية» له أيضًـا وجدتُ ما يصـلحُ مثالا لهذه الفائدة[٣]، وفي مجموع الفتاوى[٤] قال «وإذا كان كذلك فأهلُ البدع فيهم المنافقُ الزنديقُ فهذا كافر، ويكثرُ مثلُ هذا في الرافضــة والجهمية؛ فإن رؤســاءهم كانوا منافقين زنادقة، وأولُ من ابتدع الرفضَ كان منافقًا وكذلك التجهم فإن أصـله زندقةٌ ونفاقٌ ولهذا كان الزنادقة المنافقون من القرامطة الباطنية المتفلسـفة وأمثالهم يميلون إلى الرافضــة والجهمية لقربهم منهم، ومن أهل البدع من يكون فيه إيمان باطنًا وظاهرًا لكن فيه جهل وظلم حتى أخطأ ما أخطأ من الســـنة فهذا ليس بكافر ولا منافق ثم قد يكون منه عدوان وظلم يكون به فاســقًا أو عاصــيًا وقد يكون مخطئا متأولا مغفورا له خطأه وقد يكون مع ذلك معه من الإيمان والتقوى ما يكون معه من ولاية الله بقدر إيمانه وتقواه فهذا أحد الأصلين.

---

(١) كتاب «**قاعدة عظيمة في الفرق بين عبادات أهل الإسلام والإيمان وعبادات أهل الشرك والنفاق**» ط دار العاصمة (ص/٢٩).

(٢) (ص/٤٥)، ونفس الكتاب (ص/٢٩).

(٣) (١٨/١).

(٤) (٣٥٣/٣).

والأصل الثاني أن المقالة تكون كفرًا ...» ذم ذكرها، ثم استحضرتُ أمثلةً تنتظم تحت الأصل العام، منها: التمييز بين عبد الله بن أبي بن ســلول ونحوه من المنافقين الذين تولوا كبرَ الإفك الذين قال الله فيهم: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنكُمْ ۚ لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُم ۖ بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۚ لِكُلِّ امْرِئٍ مِّنْهُم مَّا اكْتَسَبَ مِنَ الْإِثْمِ ۚ وَالَّذِي تَوَلَّىٰ كِبْرَهُ مِنْهُمْ لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ وبين بعض الصــحابة الذين ذكرهم الله في مثل قوله ﴿ لَّوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بِأَنفُسِهِمْ خَيْرًا وَقَالُوا هَٰذَا إِفْكٌ مُّبِينٌ (١٢) لَّوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُــــهَدَاءَ ۚ فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشُّــــهَدَاءِ فَأُولَٰئِكَ عِندَ اللَّهِ هُمُ الْكَاذِبُونَ (١٣) ﴾، وهكذا تتبعتُ المعنى وأمثلته.

مثالٌ آخر: وفي تعليقه على قول الله تعالى: ﴿فَإِنْ كُنْتَ فِي شَكٍّ مِمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ فَاسْأَلِ الَّذِينَ يَقْرَؤُونَ الكِتَابَ مِنْ قَبْلِكَ لَقَدْ جَاءَكَ الحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فلا تَكُونَنَّ مِنَ الــــمُمْتَرِينَ ولا تَكُونَنَّ مِنَ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللهِ فَتَكُونَ مِنَ الخَاسِــرِينَ﴾. وهذا ســواءٌ كان خطابًا [للرســول] والمرادُ به غيره، أو خطابًا له وهو لغيره بطريق الأولى[1]. [والتقديرُ] قد يكون معدومًا أو ممتنعًا، وهو بحرف (إن)؛ كقوله: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ للرَّحْمَنِ وَلَدٌ

(١) كثيرٌ ممَّن تعرّض للآيات التي فيها ضميرُ المُخاطَب أو ما يعودُ على النبي محمد ﷺ أو غيره من الأنبياء الكرام عليهم السلام نحو: ﴿ فَإِن كُنتَ فِي شَكٍّ وَجَوْزَنَا وَجَوْزَنَا وَجَوْزَنَا ﴾، ﴿وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُم اللهِ اللهِ ﴾، ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ تَرَى تَرَى ﴾، ﴿وَاسْتَغْفِرْ لِذَنبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ ...﴾، ﴿ لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنبِكَ وَمَاوَمَاوَمَا﴾، ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ ...﴾، ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ...﴾، ﴿وَلَوْلَا أَن ثَبَّتْنَاكَ إِلَى إِلَى إِلَى﴾، ﴿لَهَمَّت طَّائِفَةٌ مِّنْهُمْ أَن يُضِلُّوكَ ...﴾، ﴿ وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ فَإِن فَعَلْتَ ...﴾، ﴿وَلَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَٰهًا آخَرَ فَتُلْقَىٰ فِي جَهَنَّمَ مَلُومًا مَّدْحُورًا﴾، ﴿ اتْلُ مَا أُوحِيَ إِلَيْكَ مِنَ الْكِتَابِ وَأَقِمِ الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ سَبِقِينَ سَبِقِينَ سَبِقِينَ ﴾، ﴿وَلَوْ أَشْرَكُوا لَحَبِطَ عَنْهُم مَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ حُجَّتُنَا حُجَّتُنَا حُجَّتُنَا﴾، ﴿إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَيَّ الْمُرْسَلُونَ يُفِيضُونَ يُفِيضُونَ يُفِيضُونَ ﴾، ونحوها- فجعلوا المرادَ منها مَن دون رسول الله ﷺ أو رُسل الله، ويقولون: الخطابُ له والمرادُ أمتُه.

والذي دعاهم لذلك إما الظنُّ بأنها لا يليق به، وأنه يُوهم نقصًا! وهذا لا حُجة عليه. فإن الله تبارك وتعالى جعل كتابه عربيًا مُبينًا، وذكر في كتابه تلك الآيات والمُخاطب فيها رسول الله ﷺ، ولو أراد الله أمته أو أحدًا دونه لذكرَ ذلك بيِّنًا؛ بل جاء في بعضها: ﴿وَاسْتَغْفِرْ لِذَنبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالَّذِينَ وَالَّذِينَ وَالَّذِينَ ﴾ فكيف يُقال: ليس داخلا في الخطاب؟! بل الحق أن رسول الله ﷺ هو أولُ من يدخل في ذلك وهذه الآيات ونحوها بينة واضحة وهو أول من يدخل فيها وليس فيها أي إشكال، فهي إما أمر أو نهي، أو تعليق حكم على شرط، والنبي ﷺ أولُ المسلمين وأولُ مأمورٍ من أمته بكل الإسلام وشعب الإيمان وأولُ منهي عن الكفر والشرك والفسوق والعصيان، فهو أول من يدخل في ذلك الخطاب ﷺ، ومن أخرجه من الخطاب فقد خالف ظاهر القرآن بغير حُجة أو بحُجة متوهّمة، وتكلّفَ صرفَ الكلام عن ظاهره، ولا حاجة لهذا التأويل، وهو خطاب صريح واضح ومكرر في مواضع كثير، بل تخصيصه ﷺ بهذا الخطاب من أعظم ما جاء وله حِكم بليغة فهو سيد ولد آدم وأعلم الناس واتقاهم، وفي ردّه على البكري في شُبهةٍ قريبة من هذا المعنى أجابه من وجوه منها بعد ذكره لتفضيل الأنبياء على من سواهم «قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ النَّبِيِّينَ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [الإسراء: **٥٥**] ... ولكن ليس في
=

فَأَنَا أَوَّلُ العَابِدِيْنَ﴾، و﴿إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾؛ **والمقصود بيان الحكم على هذا التقدير**: إن كنتُ قلتُهُ فأنت عالمٌ به وبما في نفسي، وإن كان له ولدٌ فأنا عابده، وإن كنت شاكًّا فاسأل إن قُدّر إمكان ذلك؛ فسؤال الذين يقرءون الكتاب قبله إذا أخبروا، فما عندهم شاهدٌ له، ودليلٌ، وحجّةٌ. ولهذا نهى بعد ذلك عن الامتراء والتكذيب»(١).

وقال ابنُ عطية رحمه الله في قول الله ﴿ قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُم بِهِ إِيمَانُكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾ شَرْطٌ، وقَدْ يَأْتِي الشَرْطُ والشارِطُ يَعْلَمُ أنَّ الأمْرَ عَلى أحَدِ الجِهَتَيْنِ، كَما قالَ اللهُ تَعالى عن عِيسى عَلَيْهِ السَلامُ: ﴿ إِن كُنتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ ﴾ **[المائدة: ١١٦]**، وقَدْ عَلِمَ عِيسى عَلَيْهِ السَلامُ أنَّهُ لَمْ يَقُلْهُ، كَذَلِكَ: ﴿ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾، والقائِلُ يَعْلَمُ أنَّهم غَيْرُ مُؤْمِنِينَ، **لَكِنَّهُ إقامَةُ حُجَّةٍ بِقِياسٍ بَيِّنٍ**»(٢).

وكانت هذه إشارةً لي لأجمع الشواهد لهذه القاعدة لفهم آيات كثيرة أشكلت على كثير من الناس، وصُغتُ من هذا الموضع قاعدة: «**تعلُّقُ الحُكم على شرطٍ لا يستلزمُ وقوع الشرط، إنَّما**

ثبوت أفضليتهم على من دونهم وعدم مساواتهم لهم في كل شيء أنَّهم لا يشاركونهم في شيء من الأحكام؛ بل الأصل عند جماهير السلف والخلف أن ما ثبت في حق النبي من الأحكام ثبت في حق الأمة، ما لم يقم دليل على التخصيص، فما وجب عليه وجب عليهم وما حرم عليه حرم عليهم؛ وما أبيح له أبيح لهم، إلَّا أن يقوم دليل على التخصيص، ولهذا قال تعالى: ﴿فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَٰكَهَا لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِىٓ أَزْوَٰجِ أَدْعِيَآئِهِمْ إِذَا قَضَوْا۟ مِنْهُنَّ وَطَرًا﴾ **[الأحزاب: ٣٧]**، بيّن أن في تزويجه بامرأة دَعِيّه من الحكمة دفع الحرج عن المؤمنين في تزويجهم بنساء أدعيائهم إذا قضوا منهن وطرًا، ولولا أن الإحْلال له يستلزم الإحْلال للأمة لم يرتفع الحرج عنهم لمجرد ذلك.

ولهذا لما خصه بإحلال شيء قال: ﴿وَٱمْرَأَةً مُّؤْمِنَةً إِن وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ ٱلنَّبِيُّ أَن يَسْتَنكِحَهَا خَالِصَةً لَّكَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۗ قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِىٓ أَزْوَٰجِهِمْ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُمْ﴾ **[الأحزاب: ٥٠]**، فجعل إباحة الواهبة نفسها له خالصة له من دون المؤمنين، ومن هذا ما ثبت عنه في الصحيح أنَّه لما بلغه أن قومًا تنزهوا عن أشياء فعلها، فقال: «والله إني لأخشاكم لله وأعلمكم بحدوده»، وفي حديث آخر أن رجلًا قال: ليتنا مثل رسول الله يحل الله له ما يشاء، فغضب من ذلك وقال: «إنّي لأتقاكم لله وأعلمكم بحدوده»، لأنَّ هذا ونظائره متعددة، وهذا الأصل متفق عليه بين أئمة المسلمين» الاستغاثة (ص/٤٠١، ٤٠٢). وله فصل شريف في هذا المعنى في كتاب الاستغاثة من (ص/٢٣٠).

وفي الباب مسألةُ صدور الذنب أو الخطأ من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، والحقُ الذي ثبت: أنَّهم عليهم السلام بشرٌ يُوحَى إليهم من الله وهم المصطفون الأخيار وخير الناس وصادقون في تبليغ ما أُوحي إليهم، ولا يُقَرُّون على خطأ أو ذنب إذا صدر منهم، وقد يحصل منهم خطأ في الاجتهاد أو ذنبٌ يتوبون منه ويستغفرون الله فيرفعهم الله درجات، وكل هذا له حُججه وشواهدُه الكثيرة البيّنةُ ولكن ليس هذا موضعه. صلى الله عليهم وسلّم وبارك وجمعنا معهم في جنّات النعيم.

(١) كتاب «**النبوات**» لابن تيمية (١/١٨٠).

(٢) تفسيره (١/٢٨٧، ٢٨٨).

هو لبيان الحكم على تقدير حصول الشرط» ولا بد أن يكون لذكر هذا التعليق معاني يدل عليه السياق.

ولشرح المعنى أضرب مثالا، روى مسلم[1] عن عائشة رضي الله عنها أنَّها قالت: «كَانَتِ امْرَأَةٌ مَخْزُومِيَّةٌ تَسْتَعِيرُ الـمَتَاعَ وَتَجْحَدُهُ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تُقْطَعَ يَدُهَا». وفي رواية أخرى عن عائشة رضي الله عنها أيضًا: أَنَّ قُرَيْشًا أَهَمَّهُمْ شَأْنُ الـمَرْأَةِ الـمَخْزُومِيَّةِ الَّتِي سَرَقَتْ، فَقَالُوا: وَمَنْ يُكَلِّمُ فِيهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالُوا: وَمَنْ يَجْتَرِئُ عَلَيْهِ إِلَّا أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ، حِبُّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَكَلَّمَهُ أُسَامَةُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَتَشْفَعُ فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ؟!»، ثُمَّ قَامَ فَاخْتَطَبَ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّمَا أَهْلَكَ الَّذِينَ قَبْلَكُمْ، أَنَّهم كَانُوا إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ تَرَكُوهُ، وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الضَّعِيفُ أَقَامُوا عَلَيْهِ الحَدَّ، وَايْمُ اللَّهِ لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقَطَعْتُ يَدَهَا»[2]، فقوله: «وَايْمُ اللَّهِ لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقَطَعْتُ يَدَهَا» الحديث.

فيه حُكمٌ: (قطع اليد) عُلّق على شرط (السرقة) ولم يقع الشرطُ ولا الحكمُ.

وفائدتُه هنا: تعظيم حدود الله، وإقامتها على مُستحقّها شريفًا كان أو وضيعًا.

وسببُه: شفاعة أسامة بن زيد في المرأة المخزوميّة التي سرقت (لأنَّها من أشراف القوم) فبيّن الحديثُ بقياس الأَولى: وجوب إقامة الحدّ على من استوفى شروطه، ولا يمنع من ذلك شرفُه في قومه..

ومن نظائر ذلك -وهي كثيرة جدًّا في القرآن والحديث والشعر-:

وقال الله عن نفسه تبارك وتعالى ﴿ لَوْ أَرَدْنَا أَن نَّتَّخِذَ لَهْوًا لَّاتَّخَذْنَاهُ مِن لَّدُنَّا إِن كُنَّا فَاعِلِينَ﴾، ﴿ وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِمَا كَسَبُوا مَا تَرَكَ عَلَىٰ ظَهْرِهَا مِن دَابَّةٍ وَلَٰكِن يُؤَخِّرُهُمْ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى ۖ فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِعِبَادِهِ بَصِيرًا ﴾، ﴿قُل لَّوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذًا لَّابْتَغَوْا إِلَىٰ ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا﴾، ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ۚ فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾.

وقال عن الأنبياء عليهم السلام: ﴿ وَلَوْ أَشْرَكُوا لَحَبِطَ عَنْهُم مَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾.

---

(١) في صحيحه: كتاب الحدود، باب قطع السارق الشريف وغيره، والنهي عن الشفاعة في الحدود، (رقم/١٦٨٨).

(٢) رواه البخاري في صحيحه: كتاب أحاديث الأنبياء، باب حديث الغار، (رقم/٣٤٧٥)، ومسلم في صحيحه: كتاب الحدود، باب قطع السارق الشريف وغيره، والنهي عن الشفاعة في الحدود، (رقم/١٦٨٨).

وقول الله للنبي ﷺ: ﴿ وَلَئِنْ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَّا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ ۚ وَمَا أَنتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتَهُمْ ۚ وَمَا بَعْضُهُم بِتَابِعٍ قِبْلَةَ بَعْضٍ ۚ وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُم مِّن بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ ۙ إِنَّكَ إِذًا لَّمِنَ الظَّالِمِينَ ﴾.

قوله تعالى: ﴿ وَلَوْلَا أَن ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلًا (٧٤) إِذًا لَّأَذَقْنَاكَ ضِعْفَ الْحَيَاةِ وَضِعْفَ الْمَمَاتِ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ عَلَيْنَا نَصِيرًا ﴾ [الإسراء: ٧٤، ٧٥].

وقوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾ [الزمر: ٦٥].

وقوله تعالى: ﴿وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ ۗ قُلْ إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَىٰ ۗ وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُم بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ ۙ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ [البقرة: ١٢٠].

وقوله تعالى: ﴿ وَلَئِنْ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَّا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ ۚ وَمَا أَنتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتَهُمْ ۚ وَمَا بَعْضُهُم بِتَابِعٍ قِبْلَةَ بَعْضٍ ۚ وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُم مِّن بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ ۙ إِنَّكَ إِذًا لَّمِنَ الظَّالِمِينَ ﴾ [البقرة: ١٤٥]

وقوله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَاهُ حُكْمًا عَرَبِيًّا ۚ وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُم بَعْدَمَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا وَاقٍ ﴾ [الرعد: ٣٧].

﴿ذَٰلِكَ مِمَّا أَوْحَىٰ إِلَيْكَ رَبُّكَ مِنَ الْحِكْمَةِ ۗ وَلَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَٰهًا آخَرَ فَتُلْقَىٰ فِي جَهَنَّمَ مَلُومًا مَّدْحُورًا﴾.

وقوله له: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ۖ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ ﴾.

﴿ تَنزِيلٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ (٤٣) وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ (٤٤) لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ (٤٥) ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ (٤٦) فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ ﴾.

﴿ قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذًا لَّأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنفَاقِ ﴾.

وقال عن يونس عليه السلام: ﴿ فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ (١٤٣) لَلَبِثَ فِي بَطْنِهِ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴾.

وغيرها كثيرٌ كثير.

يحسُن أن يتدرب عليها الطالبُ ويعرفُ سياقها ومناسبتها والفوائد منها في كل موضع ليخرج بمعاني عظيمة.

وقد تجتمع معك أقوالٌ لأكثر من عالم في نفس المعنى فتكون زيادةً في الاطمئنان لها ويُفسر بعضها بعضا، مثال قرأت في الرسالة بعد بيان الشافعي نزول القرآن بلسان العرب دون غيره وتكلّم عن بعض سَنن لسان العرب وردّه على من تكلّف القولَ في علم ما يَجهَلُ بعضه ثم قال «ومن تكلّف ما جهِل وما لم تُثبته معرفتُه كانت موافقتُه للصواب -إن وافقه من حيث لا يعرفُه- غيرَ محمودةٍ، والله أعلمُ. وكان بخطئه غيرَ معذورٍ؛ إذا ما نَطقَ فيما لا يُحيطُ علمُه بالفرقِ بين الخطأ والصواب فيه»[1].

وقرأتُ في تعليق الطبري على حديث «من قال في القرآن برأيه فأصابَ، فقد أخطأَ» نفس المعنى مع مزيد بيانٍ قال: «يعني ﷺ أنَّه أخطأ في فعلِه بقِيلِه فيه برأيه، وإن وافَقَ قليُه ذلك عينَ الصوابِ عند الله؛ لأنَّ قِلَه فيه برأيه ليس بقِيلِ عالمٍ أنّ الذي قال فيه مِن قولٍ حقٌ وصوابٌ، فهو قائلٌ على الله ما لا يعلمُ، وآثمٌ بفعلِه ما قد نُهي عنه وحُظِر عليه»[2]، ثم ذكر آثار عن الصحابة في الحضّ على العلم بتفسير القرآن، والمفسرين منهم.

سادسًا: لا بد من التنبيه على أن ما يُذكر من فوائد في أي باب من أبواب العلم فهو محل بحث ونظر ونقد /اختبار، بمعنى أنَّه ليس بمجرد وقوفك على فائدةٍ منسوبة لأحد من اهل العلم يجب أن تُسلّم لها، بل هي مقدمةٌ لتنظر فيها وتفهمها وتنظر حجتها، وربما تقبل بعضها وترد بعضها وربّما تتوقف فيها، ثم يتبيّنُ لك بعدُ صحتها أو خطأها، وربّما ترى معناها حسنا ولكنّ لفظها يحتاج تعديلا أو غير ذلك.

وبالتالي: يجبُ التأنّي في قبول ما تقف عليه من فوائد وتأنّ في نشره.

سابعًا: بعض الطلاب يقتصر في كتابة الفوائد من الكتب ولا يعتني بكتابة ما يقرأه أو يسمعه من فوائد المشايخ أو رفاقه، وربّما يستنكف عنها، وهذا غلط ويفوت عليه خيرا كثيرًا، بل كل ما ورد عليك ممَّا تراه نافعا فسجله واعزه إلى صاحبه سواء ولو كان أصغر سنا منك، وكان يقول شيخي د صالح: «كثير من الناس يقبلون من المتقدم صوابه وخطأه عصبية، ويردون على المتأخر صوابه وخطأه عدوانا، فلا ينتفعون بكتاب متقدم ولا متأخر ولا بكتاب ميت ولا حي».

ثامنا: النظر بين وقتٍ وآخر في مُذكرات الفوائد وتعاهدها، وقد أمر رسول الله ﷺ بتعاهد

---

(١) «**الرسالة**» تحقيق أحمد شاكر دار التأصيل (فقرة/١٧٨).

(٢) تفسير الطبري ط عالم الكتب (١/٧٤).

القرآن في قوله «تَعاهَدُوا هذا القُرْآنَ، فَوالذي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بيَدِهِ لَهو أشَدُّ تَفَلُّتًا مِنَ الإبِلِ في عُقُلِها»[1].

فإذا كان القرآن يتفلّت من الصدر إذا لم يتعاهده صاحبه فكيف بالفوائد؟

قال ابن عبد البرّ رحمه الله: «وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَنْ لَمْ يَتَعَاهَدْ علمه ذهب عنه أي مَنْ كَانَ لِأَنَّ عِلْمَهُمْ كَانَ ذَلِكَ الْوَقْتَ الْقُرْآنُ لَا غَيْرَ وَإِذَا كَانَ الْقُرْآنُ الـمُيَسَّرُ لِلذِّكْرِ يَذْهَبُ إِنْ لَمْ يُتَعَاهَدْ فَمَا ظَنُّكُ بغيره من العلوم المعهودة **وخيرُ العلوم مَا ضُبِطَ أَصْلُهُ، وَاسْتُذْكِرَ فَرْعُهُ، وَقَادَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى وَدَلَّ عَلَى مَا يَرْضَاهُ**»[2].

وترداذُ المحفوظات وتكرار النظر في الفوائد في أوقات متباعدة أنفع من تكرارها ولو مائة مرة في مجلس واحد.

تاسعا: إفادةُ غيرِك والاستفادة منه وهذا من فضل الله على عبد أن يكون مفيدا مستفيدا.

وأن يكون جليسا صالحا قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «مثل الجليس الصالح وجليس السوء كحامل المسك ونافخ الكير، فحامل المسك إما أن يُحذِيك، وإما أن تبتاع منه، وإما أن تجد منه ريحًا طيبة. ونافخ الكير إما أن يحرق ثيابك، وإما أن تجد منه ريحًا خبيثة»[3].

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب فضائل القرآن، باب استذكار القرآن وتعاهده، (٥٠٣٣)، ومسلم في صحيحه: كتاب الحدود، [باب قطع السارق الشريف وغيره، والنهي عن الشفاعة في الحدود] (٧٩١).

(٢) (١٤/١٣٣-١٤٣) كتاب «**التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**» لابن عبد البرّ.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الذبائح والصيد، باب المسك، (٥٥٣٤).

أمثلة لطريقة تقييد الفوائد:

مثال ١- (فائدة نفيسة في حكم العمل بالحديث الضعيف، قال الإمام ابن تيمية رحمه الله «**ولم يقل أحدٌ من الأئمة إنه يجوز أن يُجعل الشيءُ واجبًا أو مستحبًا بحديث ضعيف، ومن قال هذا فقد خالف الإجماع**»[١]. وقيمةُ ذلك النقل أنَّه بحسب علمي أهم موضع في ذكر الإجماع على ذلك المعنى، وأنه ليس في موضعه المتوقع، وقد ذكر مع أثره وأمثلته. ومثله موضع نفيس في قبول الأخبار والحديث عن المتواتر والآحاد والرد على المخالفين فيه من المتكلمين[٢] في غير موضعه المعتاد.

مثال ٢- فائدة في الورع وصيانة الدين والرجوع عن الخطأ: «قال ابن أبي حاتم: رأيتُ في كتابٍ؛ كتبه عبدُ الرحمن بن عمر الأصبهاني المعروف بـ «رُسْتَه»؛ من أصبهان، إلى أبي زرعة –بخطه-: «وإني كنتُ رويتُ عندكم عن ابن مهدي، عن سفيان، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، أنَّه قال: «أبردوا بالظُّهر؛ فإن شدة الحر من فَيح جهنم»، فقلتَ: هذا غلط؛ الناسُ يروونه «عن أبي سعيد، عن النبي ﷺ». فوقع ذلك من قولك في نفسي، فلم أكن أنساه، حتى قدمتُ، ونظرتُ في الأصل، فإذا هو «عن أبي سعيد، عن النبي ﷺ»؛ فإن خَفَّ عليك، فأعْلِم أبا حاتم –عافاه الله- ومن سألك من أصحابنا؛ فإنك في ذلك مأجور، إن شاء الله؛ والعار خير من النار»[٣].

مثال ٣- فائدة في الاختلاف في الأحكام الذي يكون من باب النسخ، والذي تجتمع فيه الأحكام ولا يكون من باب النسخ، روى الطبري بإسناده عن «عقبة بن أبي الصهباء قال: سألت بكر بن عبد الله عن رجل تريد امرأته منه الخلع، قال: لا يحل له أن يأخذ منها شيئا. قلت: يقول الله تعالى ذكره في كتابه: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ قال: هذه نُسخت. قلت: فأنَّى حُفظتْ؟ قال: حُفظت في سورة النساء قول الله تعالى ذكره: ﴿وَإِنْ أَرَدتُّمُ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَّكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا ۚ أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾»

ثم قال الطبري: «فأما ما قاله بكر بن عبد الله من أنّ هذا الحكم في جميع الآية منسوخ بقوله:

(١) كتاب «**قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة**» لابن تيمية، (ص/١٦٢)، طبعة مكتبة لينة للنشر والتوزيع.

(٢) «**الجواب على الاعتراضات المصرية على الفتوى الحموية**» من (ص/٣٦) فما بعدها بحث قيّمٌ.

(٣) «**الجرح والتعديل**» لابن أبي حاتم، (١/٢٣٤)، طبعة دار الفكر بيروت.

﴿ وَإِنْ أَرَدتُّمُ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَّكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا ۚ أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا ﴾، فقولٌ لا معنى له فنتشاغلَ بالإبانة عن خطئه لمعنيين؛ إجماع الجميع من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من المسلمين على تخطئته وإجازة أخذ الفدية من المُفتدية نفسَها لزوجها وفي ذلك الكفاية عن الاستشهاد على خطئه بغيره، والآخر..» فذكر أن الآيتين ليستا من باب النسخ ثم قال «**فإنما يجوز في الحكمين أن يقال: أحدُهما ناسخ، وإذا اتفقتْ معاني المحكوم فيه، ثم خُولِفَ بين الأحكام فيه باختلاف الأوقات والأزمنة. وأمَّا اختلافُ الأحكام باختلاف معاني المحكوم فيه في حالٍ واحدةٍ ووقتٍ واحد= فذلك هو الحكمةُ البالغةُ والمفهومُ في العقلِ والفطرة، وهو من الناسخ والمنسوخ بمعزلٍ**»[1]، وهو موضع مُفصَّلٍ في ذلك مع ذكر مثال بيّنٍ عليه، وقيمة هذه القواعد الملتقَطة من بطون تلك الكتب أنّها معها حُجتها وبعضُ أمثلتها ممَّا يجعلها مُبيّنَةً مشروحةً مُوثّقَة.

مثال ٤- فائدة «قصة فيها عِبرٌ في الحُكم على الناس بمجرّد ما يُقال عنهم، وإلى أيّ حدّ يمكن أن يكون غلط هذا الحكم، وفيه من فقه الدعوة وبيان الخطأ، وفيه أن كثيرًا ممَّن يمتنع عن الانتفاع من أشخاص يكون ذلك بسبب تصوّر غلط عنه لا حُجة له فيه إلَّا ما يُقال عنه، وترك الإصرار على ما تبيّن غلطه والاعتراف بالغلط روى الخطيب البغدادي بإسناده إلى عبد الله بن المبارك، قال: «قدمتُ الشامَ على الأوزاعي فرأيتُه ببيروت، فقال لي: يا خراساني، من هذا المبتدع الذي خرج بالكوفة، يكنى: أبا حنيفة، فرجعتُ إلى بيتي فأقبلت على كتب أبي حنيفة، فأخرجت منها مسائل من جياد المسائل، وبقيت في ذلك ثلاثة أيام، فجئت يوم الثالث، وهو مؤذنُ مسجدِهم وإمامُهم، والكتابُ في يدي، فقال لي: أيُّ شيء هذا الكتاب؟ فناولته، فنظر في مسألة منها وقَّعتُ عليها، قال: النعمان بن ثابت، فما زال قائما بعد ما أذن حتى قرأ صدرا من الكتاب، ثم وضع الكتاب في كمه، ثم أقام وصلى، ثم أخرج الكتاب حتى أتى عليها، فقال لي: يا خراساني، من النعمان بن ثابت هذا؟ قلت: شيخ لقيته بالعراق، فقال: هذا نبيل من المشايخ، اذهب فاستكثر منه، قلت: هذا أَبُو حنيفة الذي نَهيتَ عنه»»[2].

---

(١) «**تفسير الطبري**»، (٤/١٦١-١٦٣)، وانظر قريبًا من ذلك المعنى (٤/٥٥٣، ٥٥٤) طبعة دار عالم الكتب. و(٥/١٤٣-١٤٥).

(٢) «**تاريخ بغداد**» للخطيب البغدادي (١٥/٤٦٤، ٤٦٥) تحقيق بشار عواد معروف الناشر: دار الغرب الإسلامي-بيروت الطبعة: الأولى.

مثـال ٥- فـائـدة في الروايـة عن الثقـات من أصـــحـاب البـدع قـال (أبو جعفر محمد بن عثمان بن أبي شيبه قلت لعلي بن عبد الله المديني يا أبا الحسن إن يحيى بن معين ذَكَرَ لنا أن مشـايخ من البصـريين كانوا يُرمَون بالقدر إلَّا أنَّهم لا يدْعون إليه ولا يأتون في حديثهم بشـيء منكرٍ، منهم قتادةُ وهشـامٌ صـاحبُ الدسـتوائي، وسـعيد بن أبي عروبة وأبو هلال وعبدُ الوارث وسـلَّام كانوا ثقاتٍ يُكتب حديثهم فماتوا وهم يرون القدرَ ولم يرجعوا عنه؟ فقال لي عليٌّ رحمه الله: «أبو زكريا كذا كان يقول عندنا، إلَّا أن أصـحابنا ذكروا أن هشـام الدسـتوائي رجع قبل موته ولم يصح ذلك عندنا»»[1].

وقيمة تلك الفائدة أنَّها في مسـألة من كبرى مسـائل نقد الرواة، والنصُ فيه تفصـيل وأمثلة وضوابط، وفيه نقلٌ عن أحد أئمة الجرح والتعديل.

مثال ٦- في فقه الخلاف والجمع بين بيان الحق الشـــرعي وردّ القول الخطأ والنهي عن التعدّي. قَالَ الإمَامُ الشَّـافِعِيُّ: «وَالْمُسْتَحِلُّ لِنِكَاحِ الْــمُتْعَةِ وَالْمُفْتِي بِهَا وَالْعَامِلُ بِهَا= مِمَّن لا تُرَدُّ شَهَادَتُهُ، وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ مُوسِرًا فَنَكَحَ أَمَةً مُسْتَحِلًّا لِنِكَاحِهَا مُسْلِمَةً أو مُشْرِكَةً؛ لِأَنَّا نَجِدُ مِنْ مُفْتِي النَّاسِ وَأَعْلَامِهِمْ مَنْ يَسْتَحِلُّ هَذَا، وَهَكَذَا الْــمُسْتَحِلُّ الدِّينَارَ بِالدِّينَارَيْنِ وَالدِّرْهَمَ بِالدِّرْهَمَيْنِ يَدًا بِيَدٍ وَالْعَامِلُ بِهِ، لِأَنَّا نَجِدُ مِنْ أَعْلَامِ النَّاسِ مَنْ يُفْتِي بِهِ وَيَعْمَلُ بِهِ وَيَرْوِيه.. وَكَذَلِكَ الْــمُسْتَحِلُّ لِإِتْيَانِ النِّسَــاءِ فِي أَدْبَارِهِنَّ. **فَهَذَا كُلُّهُ عِنْدَنَا مَكْرُوهٌ مُحَرَّمٌ وَإِنْ خَالَفْنَا النَّاسَ فِيهِ فَرَغِبْنَا عَنْ قَوْلِهِمْ. وَلَمْ يَدْعُنَا هَذَا إلَى أَنْ نَجْرَحَهُمْ** وَنَقُولَ لَهُمْ: إنَّكُمْ حَلَّلْتُمْ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَأَخْطَأْتُمْ= لأنَّهم يَدَّعُونَ عَلَيْنَا الْخَطَأَ كَمَا نَدَّعِيه عَلَيْهِمْ وَيَنْسِبُونَ مَنْ قَالَ قَوْلَنَا إلَى أَنَّهُ حَرَّمَ مَا أَحَلَّ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ»[2].

مثال ٧- مثالٌ واضـــح في عرض ما يُروى عن بني إسـرائيل على القرآن، وردّه إذا خالفه: روى الطبري بإســناده: «.. ذهب جُندَب البَجَلي إلى كعب الأحبار فقدم عليه ثم رجع فقال له عبد الله: حدثنا ما حدثك. فقال: حدثني أن السماء في قطب كقطب الرَّحا، والقطب عمود على منكب ملك. قال عبد الله: لوددت أنك افتديت رحلتك بمثل راحلتك، ثم قال: ما ســكنتِ

(١) كتاب «**سؤلات محمد بن عثمان ابن أبي شيبة لعلي بن المديني**» (ص/٤٥، ٤٦)، ط مكتبة المعارف الرياض.

(٢) كتاب «**الأم**» للشافعي (٥١١/٧) ط. دار الوفاء المنصورة.

اليهوديةُ في قلب عبدٍ فكادت أن تفارقه، ثم قال ﴿إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ أَن تَزُولَا﴾ **كفى بها زوالا أن تدور**»(١).

الخطأ في نقل كلام أهل العلم، وتقييد الفوائد أو عزوها، من ذلك:

– التصرُّف في نص الكلام بالتغيير أو الاختصار المُخلِّ بالمعنى.

– انتزاعُ الفائدة من سياقها الذي يبينها، فكثير من الفوائد تُنقل وتُتداوَل ويُستنبَط منها معان، وتُوظّف تحت أبواب، ثم بالرجوع إلى مصدرها يظهر أنَّها مُنتزعةٌ من سياقها، أو مروية بالمعنى أو محذوفٌ منها أو فُهمتَ على غير وجهها وأن المعاني التي بُنيت عليها ليست دقيقة، أو هي خطأٌ صريح.

مثالٌ للتدريب، وطول النَّفَس في التحرّي والتثبُّت والتتبُّع.

يبيّن إلى أي حد يمكن أن يُخطئ ناقل الفائدة، ممَّا يوجب تتبعَ ما يُذكر من فوائد والرجوعَ إلى المصدر لتُفهم في سياقها، فقد يكون من نقل الفائدةَ قد انتزعها من سياقها الذي لا تُفهم إلَّا به وفهِمها على غير وجهها ثم بنى على ذلك جملةً من النتائج الخطأ: فمن لم يتحرّ في ذلك فغنه سيقع في نفس الخطأ.

فعند قراءتي لكتاب المحرر الوجيز لابن عطية(٢) طبعة قطر قرأت في مقدمة التحقيق ما ذكره محققوه حيث نقلوا كلام ابن تيمية عن ابن عطية وتفسيره فجاء النقل في موضعين هكذا: «**تفسيرُ ابن عطية خير من تفسير الزمخشري، وأصح نقلا وبحثا وأبعد عن البدع ....، بل هو خير منه بكثير، بل لعله أرجح هذه التفاسير**»(٣)

وأعادوه مرة أخرى(٤) ولكن هكذا «وتفسير ابن عطية خير من تفسير الزمخشري وأصح نقلًا

(١) «**تفسير الطبري**» (١٩/٣٩١- ٣٩٢).

(٢) أبو محمد عبد الحق بن غالب ولد بغرناطة سنة (٤٨١هـ)، وتوفي سنة (٥٤٦هـ)، نشأ في بيئة علمية بالأندلس، أسرته معروفة بالعلم، تولى القضاء على عهد المرابطين، برع في علم القراءات، واللغة وكان نحويا، وأديبًا، وكان فقيهًا قاضيًا، ومفسرًا وكتابُه «**المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**» وهو من أهم كتب التفاسير وله أثر كبير في التفاسير التي جاءت بعده، في المدرسة المغربية خاصة، كالجامع لأحكام القرآن للقرطبي، كذلك في «**البحر المحيط**» لأبي حيان الأندلسي، وفي غيرها من كتب التفسير التي جاءت بعده. وسيأتي أثناء التعليق بعض ما يخصُّ تفسيرَه إن شاء الله.

(٣) (ص/١) من مقدمة التحقيق.

(٤) (ص/٣١).

وبحثًا، وأبعد عن البدع، وإن اشتمل على بعضها، بل هو خير منه بكثير، بل لعله أرجح هذه التفاسير»، ثم في مقدمة التحقيق في كلامهم عن (عقيدة ابن عطية من خلال تفسيره) قالوا: «أثار بعض العلماء جدلا حول ابن عطية وذهبوا إلى أنَّه يميل أحيانًا إلى مذهب المعتزلة، وقد يختاره على مذهب أهل السنة ولو في بعض الأمور ومن الذين تكلموا في هذا الموضع من أجلة العلماء شيخ الإسلام بن تيمية في مقدمة التفسير، فنقلوا هذا القول: «وتفسير ابن عطية وأمثاله أتبع للسنة والجماعة وأسلم من البدعة من تفسير الزمخشري ولو ذكر كلام السلف الموجود في التفاسير المأثورة عنهم على وجهه لكان أحسن وأجمل فإنه كثيرًا ما ينقل من تفسير محمد بن جرير الطبري –وهو من أجل التفاسير وأعظمها قدرا– ثم إنه يدع ما نقله ابن جرير عن السلف لا يحكيه بحال ويذكر ما يزعم أنَّه قول المحققين وإنَّما يعني بهم طائفة من أهل الكلام الذين قرروا أصولهم بطرق من جنس ما قررت المعتزلة به أصولهم وإن كانوا أقرب إلى السنة من المعتزلة»، ثم قال: وواضح أن ابن تيمية رحمه الله يذكر هنا ثلاث حقائق فيما يرى:

الأولى: أن تفسير ابن عطية أتبع للسنة والجماعة وأسلم من البدع من تفسير الزمخشري، وهذا الكلام يغمز ابنَ عطية بالاعتزال، لكنه يخفف من اعتزاله، ويجعله أقربَ إلى أهل السنة بالنسبة إلى الزمخشري فهو قُربٌ نسبي.

الثانية: أنَّه ينقل عن الطبري ولكنه يترك ما نقله ابن جرير عن السلف فلا يحكيه ولو أنَّه ذكر كلامهم هذا لكان تفسيره أحسن وأجمل، ولسنا نظن أن ابن عطية كان ملزما بنقل كل كلام السلف الذي نقله ابن جرير الطبري؛ فلكل أسلوبه وقد كان ابن جرير ينقل كل الآراء ويرجّح بعضها على بعض أحيانًا، وفي أحيان أخرى يتركها بدون ترجيح، أمَّا ابن عطية فلا يختار هذا الأسلوب، إنه صاحب منهج يقوم على مبادئ ومن مبادئه ألا ينقل إلَّا ما يطمئن إلى صحته، ويرى أنَّه يتفق مع العقل، فنقدُ ابن تيمية غير وارد، وهل معنى أن يكون ابن عطية من أهل السنة والجماعة أن يتقبّل كل صغيرة وكبيرة وأن يسلّم بكل ما يقوله علماء المذهب دون أن يكون له رأي شخصي إن هذا يلغي شخصيته ويلغي شخصية كل عالم يريد أن ينصف نفسه ويحترم عقلَه، وإذا كان ابن تيمية في زمانه يتقبل هذا الرأي ويؤمن به فما أحسبنا في هذه الأيام نرضى لأنفسنا بأن نُسلّم للسابقين بكل قول حتى ولو لم تقبله عقولنا، وهذا هو ما فعله ابن عطية على الرغم من تقدمه الكبير في الزمن علينا.

الثالثة: تكشـــف عن الغاية الحقيقية من كلام ابن تيمية أنَّه في بعض الأحيان يميل إلى آراء جماعةٍ من علماء الكلام يسيرون على نهج المعتزلة في استدلالاتهم وهو صاحب مذهب وله مطلق الحرية في أن يأخذ ما يرى لكننا نؤمن أيضًـا بأن ابن عطية صـاحب رأي وله أيضًـا مذهبه –إنه يؤمن بالنقل وبالعقل معًا– فإن اتفق في معقوله مع علماء المعتزلة في بعض الأمور فإن هذا لا ينهض دليلا على أنَّه واحدٌ منهم؛ لأنَّه في كل آرائه الأخرى يناقضهم ويعيب عليهم ويردُّ عليهم حججَهم فلماذا إذن نتمسّك بنقطةٍ أو نقطتين ونجعل منهما أساسا للحكم على مذهب الرجل ونترك مئات النقاط والآراء التي يخالفهم فيها، إن الحكم بمثل هذا حكمٌ غير عادلٍ في ميزان الإنصافِ والحقائق) ثم ذكروا كلام أحمد ابن حجر المتوفى ٩٧٣ هجريا في تحذيره من تفسير ابن عطية وبيان أنَّه أخطر على المبتدئين من الزمخشري(١) ...

ثم لم ينقلوا القول كاملا ولم يردّوا عليه بخصوصه كما فعلوا مع ابن تيمية، بل حاولوا نفي تهمة الاعتزال عنه بذكر بعض المواضـــع التي ردّ فيها على المعتزلة، ثم ختموا كلامهم بقولهم «الحق أن ابن عطية كان على مذهب أهل السـنة والجماعة ولكن عن اقتناع لا عن تقليد، وعن فهم لا عن تسليم» مقدمة التحقيق(٢).

ومع أن طريقتهم في المقدمة أو في تعليقاتهم وردودهم تحتاج نقدًا وبيانا وكشـفا عن مواضـع الغلط، لكني هنا سأخصّ الموضع الذي بشأن نقلهم عن ابن تيمة خاصة.

---

(١) سئل ابن حجر الهيتمي: هل في تفسير ابن عطية اعتزال؟ فأجاب بقوله: «نعم، فيه شيء كثيرٌ، حتى قال الإمام المحقق ابن عرفة المالكي [الأشعري (ت٨٠٣)] يُخشى على المبتدئ منه أكثر ما يُخاف عليه من كشاف الزمخشري؛ لأنَّ الزمخشري لما علِمت الناس منه أنَّه مبتدع تخوفوا منه، واشتهر أمره بين الناس ممَّا فيه من الاعتزال ومخالفة الصواب، وأكثروا من تبديعه وتضليله وتقبيحه وتجهيله، وابن عطية سُنِّي، لكن لا يزال يُدخل من كلام بعض المعتزلة ما هو من اعتزاله في التفسير، ثمَّ يُقِرُّه ولا يُنبِّه عليه، ويعتقد أنَّه من أهل السنة، وأن ما ذكره من مذهبهم الجاري على أصولهم، وليس الأمر كذلك، فكان ضرر تفسير ابن عطية أشد وأعظم على الناس من ضرر الكشاف». «الفتاوى الحديثية»، لابن حجر الهيتمي (ص/٢٤٢). ومحققو الكتاب قد اطلعوا عليه، لكنهم لم ينقلوه بنصِّه، بل أشاروا إليه باختصار، وكان الأولى أن يردّوا عليه فهو الذي صرّح بنسبته إلى الاعتزال وحذّر من للمبتدئين وجعله أضرَّ من الكشاف فأين قولهم من قول ابن تيمية الذي سأبين صدقَه وإنصافه إن شاء الله.

(٢) مقدمة تحقيق تفسير ابن عطية «المحرر الوجيز» طبعة قطر (ص/٣٣-٣٧)، وكلُ ما يأتي سيكون العزو فيه إلى طبعة قطر ليسهل الرجوع إليها إن شاء الله.

وبعد نقلي لما ذكره عن ابن تيمية وما فهموه منه وما ردُّوا به عليه سأقف معه مستعينا بالله لتدريب الطالب: كيف ينظر إلى ما يُنقل وما يُستنبَط منه ويُبنى عليه. ليكون مثالا للتعامل مع ما يجده طالب العلم ممَّا يُنقَل من كلام أهل العلم أو غيرهم ويُفهم ويستنبط منه معان ويُرتّبُ عليه أحكام، **فحينما أقرأ نقلا كهذا فإنني لا بد أن أتثبتَ منه من جهات:**

هل ثبت عمّن نُقل عنه؟ وهل ذُكر بلفظه وهل ذُكر تامًّا كاملا؟ وهل فُهم على وجهه؟ وهل ما بُني عليه صحيحٌ؟

فأول ما ينبغي هنا بعد الاستعانة بالله وطلب الهدى منه: الرجوعُ إلى مصدر الكلام، والتثبت منه فأقرأه بنفسي محاولا معرفة مناسبةِ الكلام وسببِه وما يعينُ على فهمه وما تفرّع عنه وأفهمه ثم أرجع إلى ما ذكره أولئك المحققون، وإلى ما فهموه وخرجوا به من نتائج فأنظر هل أصابوا في ذلك أم لا؟

فالكلام المنقول عن ابن تيمية من كتابه «مقدمةٌ في أصول التفسير»، وأنا أذكرُ المواضع المؤثرة في فهم ما نُقل من كلامه ليُعرف مناسبته ودلالاته إن شاء الله.

ذكر رحمه الله فصلا «الاختلاف في التفسير على نوعين» فقال «**منه ما مستندُه النقلُ فقط، ومنه ما يعلم بغير ذلك** ...؛ وأمَّا ما يحتاج المسلمون إلى معرفته، فإن الله نَصبَ على الحق فيه دليلًا ...».

ثم ذكر المنقولات في أبواب الدين فقال: «فالمقصود أن المنقولات التي يُحتاج إليها في الدين قد نصب الله الأدلة على بيان ما فيها من صحيح وغيره»، وذكر أعلم الناس بالمغازي وأعلمهم بالتفسير ... **ثم ذكر النوع الثاني من مستندي الاختلاف** فقال: «وهو ما يُعلم بالاستدلال لا بالنقل، فهذا أكثر ما فيه الخطأ من جهتين -حدثتا بعد تفسير الصحابة والتابعين وتابعيهم بإحسان؛ فإنَّ التفاسير التي يذكر فيها كلام هؤلاء صرفًا لا يكاد يوجد فيها شيء من هاتين الجهتين مثل تفسير عبد الرزاق، ووكيع، ...**ثم ذكر جهتي الخطأ**-؛ **إحداهما: قوم اعتقدوا معاني، ثم أرادوا حمل ألفاظ القرآن عليها.**

والثانية: قوم فسروا القرآن بمجرد ما يسوغ أن يريده بكلامه من كان من الناطقين بلغة العرب، من غير نظر إلى المتكلم بالقرآن، والمنزَل عليه والمخاطَب به. فالأولون رَاعَوا المعنى الذي رأوه من غير نظر إلى ما تستحقه ألفاظ القرآن من الدلالة والبيان.

والآخرون رَاعَوا مجرد اللفظ، وما يجوز عندهم أن يريد به العربي، من غير نظر إلى ما يصلح للمتكلِّم وسياق الكلام. ثم هؤلاء كثيرًا ما يغلطون في احتمال اللفظ لذلك المعنى في اللغة، كما يغلط في ذلك الذين قبلهم، كما أن الأولين كثيرًا ما يغلطون في صحة المعنى الذي فسروا به القرآن، كما يغلط في ذلك الآخرون، وإن كان نظر الأولين إلى المعنى أسبق، ونظر الآخرين إلى اللفظ أسبق. والأولون صنفان: تارة يسلبون لفظ القرآن ما دل عليه وأريد به.

وتارة يحملونه على ما لم يدل عليه ولم يُرَدْ به. وفي كلا الأمرين: قد يكون ما قصدوا نفيه أو إثباته من المعنى باطلًا، فيكون خطؤهم في الدليل والمدلول. وقد يكون حقًّا فيكون خطؤهم في الدليل لا في المدلول. وهذا كما أنَّه وقع في تفسير القرآن فإنه وقع أيضًا في تفسير الحديث. فالذين أخطأوا في الدليل والمدلول -**مثل طوائف من أهل البدع- اعتقدوا مذهبًا يخالف الحق الذي عليه الأمة الوسط الذين لا يجتمعون على ضلالة**؛ كسلف الأمة وأئمتها، وعمدوا إلى القرآن فتأوَّلوه على آرائهم: تارة يستدلون بآيات على مذهبهم ولا دلالة فيها. وتارة يتأولون ما يخالف مذهبهم بما يحرفون به الكلم عن مواضعه. **ومن هؤلاء فرق الخوارج، والروافض، والجهمية، والمعتزلة، والقدرية، والمرجئة، وغيرهم. وهذا كالمعتزلة مثلًا فإنهم من أعظم الناس كلامًا وجدالًا**، وقد صنفوا تفاسير على أصول مذهبهم؛ مثل تفسير عبد الرحمن بن كيسان الأصم شيخ إبراهيم بن إسماعيل بن علية الذي كان يناظر الشافعي، ومثل كتاب أبي علي الجبائي، والتفسير الكبير للقاضي عبد الجبار بن أحمد الهمداني، ولعلي بن عيسى الرماني، والكشاف لأبي القاسم الزمخشري، فهؤلاء وأمثالهم اعتقدوا مذاهب المعتزلة. وأصول المعتزلة خمسة؛ يسمونها هم: التوحيد، والعدل، والمنْزلة بين المنْزلتين، وإنفاذ الوعيد، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وتوحيدُهم هو توحيد الجهمية الذي مضمونه نفي الصفات، وغير ذلك ...»، **ثم ذكر أصولَهم ثم قال**: «ولا ريب أنَّه قد ردَّ عليهم طوائف من المرجئة والكرامية والكلابية وأتباعهم؛ فأحسنوا تارة وأساءوا أخرى، حتى صاروا في طرفي نقيض، كما قد بُسط في غير هذا الموضع.

والمقصود أن مثل هؤلاء اعتقدوا رأيًا ثم حملوا ألفاظ القرآن عليه، وليس لهم سلف من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، ولا من أئمة المسلمين لا في رأيهم ولا في تفسيرهم، وما من تفسير من تفاسيرهم الباطلة إلَّا وبطلانه يظهر من وجوه كثيرة، وذلك من جهتين:

تارة من العلم بفساد قولهم. وتارة من العلم بفساد ما فسروا به القرآن؛ إما دليلًا على قولهم أو جوابًا على المعارض لهم.

ومن هؤلاء من يكون حسن العبارة فصيحًا، ويدس البدع في كلامه، وأكثر الناس لا يعلمون؛ كصاحب الكشاف ونحوه، حتى إنه يروج على خلق كثير ممَّن لا يعتقد الباطل من تفاسيرهم الباطلة ما شاء الله.

وقد رأيت من العلماء المفسرين وغيرهم من يذكر في كتابه وكلامِه من تفسيرهم ما يوافق أصولهم التي يُعلم ويُعتقد فسادها ولا يهتدي لذلك. ثم إنه بسبب تطرف هؤلاء[1] وضلالهم دخلت الرافضة الإمامية، ثم الفلاسفة، ثم القرامطة وغيرهم فيما هو أبلغ من ذلك، وتفاقم الأمر في الفلاسفة والقرامطة والرافضة، فإنهم فسروا القرآن بأنواع لا يقضي العالم منها عجبه»، **ثم ذكر أمثلةً وبيّن غلطها** ثم قال: «وتفسير ابن عطية وأمثاله أتبعُ للسنة والجماعة وأسلم من البدعة من تفسير الزمخشري، ولو ذكر كلام السلف الموجود في التفاسير المأثورة عنهم على وجهه لكان أحسن وأجمل، فإنه كثيرًا ما ينقل من تفسير محمد بن جرير الطبري -وهو من أجلّ التفاسير وأعظمها قدرًا- ثم إنه يَدَعُ ما نقله ابن جرير عن السلف لا يحكيه بحال، ويذكر ما يزعم أنَّه قول المحققين، وإنَّما يعني بهم طائفة من أهل الكلام الذين قرروا أصولهم بطرق من جنس ما قررت به المعتزلة أصولهم، وإن كانوا أقرب إلى السنة من المعتزلة؛ لكن ينبغي أن يُعطَى كل ذي حق حقه، ويعرف أن هذا من جملة التفسير على المذهب. فإن الصحابة والتابعين والأئمة إذا كان لهم في تفسير الآية قول، وجاء قوم فسروا الآية بقول آخر لأجل مذهب اعتقدوه، وذلك المذهب ليس من مذاهب الصحابة والتابعين لهم بإحسان= **صاروا مشاركين للمعتزلة وغيرهم من أهل البدع في مثل هذا**.

وفي الجملة؛ من عدَلَ عن مذاهب الصحابة والتابعين وتفسيرهم إلى ما يخالف ذلك كان مخطئًا في ذلك، بل مبتدعًا، وإن كان مجتهدًا مغفورًا له خطؤه، فالمقصود بيان طرق العلم وأدلته، وطرق الصواب، ونحن نعلم أن القرآن قرأه الصحابة والتابعون وتابعوهم، وأنهم كانوا أعلم بتفسيره ومعانيه،

---

(١) يقصد (المعتزلة)، ويقصد تطرفَهم في أنَّهم لهم مقالات في أبواب الإيمان وأسماء الله وأفعاله والقدر والوعد والوعيد والشفاعة وغيرها وحملوا آيات القرآن عليها، أو تأوَّلوها كي لا تخالف أصولهم، وليس لهم سلف في تلك لا في أقوالهم ولا في تفاسيرهم، يعني أن نفس المقالة خطأ، وتفسيرهم للآية التي يستدلون بها عليها أيضًا خطأ ولا سلف لهم فيه، وبذلك فتحوا الباب لمن بعدهم ليتأول القرآن على مذهبه لمجرد احتمال اللفظ له دون نظرٍ إلى سبب النزول والمخاطَب به ومعهود الكلام والمأثور عن أئمة التفسير.

كما أنَّهم أعلم بالحق الذي بعث الله به رســـوله ﷺ، فمن خالف قولهم وفسَّـــر القرآن بخلاف تفسيرهم، فقد أخطأ في الدليل والمدلول جميعًا[1].

ومعلومٌ أن كل من خالف قولهم له شـبهة يذكرها إما عقلية وإما سمعية، كما هو مبسـوط في موضعه. والمقصود هنا التنبيه على مثار الاختلاف في التفسير، وأن من أعظم أسبابه البدع الباطلة التي دعت أهلها إلى أن حرفوا الكلم عن مواضـعه وفسـروا كلام الله ورسـوله ﷺ بغير ما أُريد به، وتأولوه على غير تأويله، فمن أصول العلم بذلك أن يعلم الإنسان القول الذي خالفوه، وأنه الحق، وأن يعرف أن تفسير السلف يخالف تفسيرهم، وأن يعرف أن تفسيرهم محدث مبتدع، ثم أن يعرف بالطرق المفصلة فساد تفسيرهم بما نصبه الله من الأدلة على بيان الحق.

وكذلك وقع من الذين صنفوا في شرح الحديث وتفسيره من المتأخرين من جنس ما وقع فيما صـــنفوه من شـــرح القرآن وتفســـيره. وأمَّا الذين يخطؤون في الدليل لا في المدلول، فمثل كثير من الصـوفية والوعاظ والفقهاء وغيرهم؛ يفسـرون القرآن بمعان صـحيحة، لكن القرآن لا يدل عليها؛ مثل كثير ممَّا ذكره أبو عبد الرحمن السـلمي في حقائق التفسـير، وإن كان فيما ذكروه ما هو معان باطلة، فإن ذلك يدخل في القسـم الأول، وهو الخطأ في الدليل والمدلول جميعًا، حيث يكون المعنى الذي قصدوه فاسدًا ...».

وقال في موضـع آخر[2] وقد سُـئل سـؤالا جاء فيه ... «وأي التفاسـير أقرب إلى الكتاب والسنة؟ الزمخشري؟ أم القرطبي؟ أم البغوي؟ أو غير هؤلاء؟

فأجاب: « ... وأمَّا التفاسير التي في أيدي الناس، فأصحها تفسير محمد بن جرير الطبري، فإنه يذكر مقالات السـلف بالأسـانيد الثابتة، وليس فيه بدعة، ولا ينقل عن المتهمين، كمقاتل بن بكير، والكلبي. والتفاسير غير المأثورة[3].

---

(١) وقد بيَّن ابن تيمية هذا المعنى في العلم بالقرآن ووجوب الرجوع الى أئمة المفسرين من الصحابة والتابعين، وذكر أسباب التحريف والخطأ وصورها فيمن أعرض عنه بيانًا نافعًا في الجزء المطبوع كتاب «**من جواب الاعتراضات المصرية على الفتوى الحموية**» (ص/١٩-٣٥).

(٢) «**مجموع الفتاوى**» (١٣/٣٨٥-٣٨٨).

(٣) قوله: الأسانيد الثابتة، لا يعني أنَّها صحيحة، بل مراده -والله أعلم- أنَّها الطرق المشهورة المروية عنهم بلا خلاف بين العلماء، وإلَّا ففي هذه الطرق ما هو معروفٌ بالضعف، كطريق العوفيين عن ابن عباس، الصواب: في اسم مقاتل (ابن بشير)، وهو مقاتل بن سليمان بن بشير البلخي، فلعله نسبه إلى جدِّه، فوقع خطأ في النسخ، والله أعلم، وقوله

بالأسانيد كثيرة؛ كتفسير عبد الرزاق، وعبدِ بن حميد، ووكيع، وابن أبي قتيبة (لعل الصواب: ابن عيينة، فقد ذكره ضمن التفسير بالمأثور)، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه. وأمَّا التفاسير الثلاثة المسؤول عنها فأسلمها من البدعة والأحاديث الضعيفة البغوي، لكنه مختصر من تفسير الثعلبي، وحذف منه الأحاديث الموضوعة، والبدع التي فيه، وحذف أشياء غير ذلك. وأمَّا الواحدي، فإنه تلميذ الثعلبي، وهو أخبر منه بالعربية؛ لكن الثعلبي فيه سلامة من البدع، وإن ذكرها تقليدًا لغيره. وتفسيره وتفسير الواحدي (البسيط، والوسيط، والوجيز) فيها فوائد جليلة، وفيها غث كثير من المنقولات الباطلة وغيرها. وأمَّا الزمخشري، فتفسيره محشوٌّ بالبدعة، وعلى طريقة المعتزلة من إنكار الصفات والرؤية والقول بخلق القرآن، وأنكر أن الله مريد للكائنات وخالق لأفعال العباد، وغير ذلك من أصول المعتزلة، وأصولهم خمسة ... **ثم ذكرها بيّن دلالتها** ثم قال: «وتفسير القرطبي خير منه بكثير، وأقرب إلى طريقة أهل الكتاب والسنة، وأبعد عن البدع، وإن كان كل من هذه الكتب لا بد أن يشتمل على ما يُنقد؛ لكن يجب العدل بينها، وإعطاء كل ذي حق حقه. **وتفسير ابن عطية خير من تفسير الزمخشري، وأصح نقلًا وبحثًا، وأبعد عن البدع، وإن اشتمل على بعضها، بل هو خير منه بكثير؛ بل لعله أرجح هذه التفاسير (يعني تفسير الزمخشري والقرطبي والبغوي والواحدي)؛ لكن تفسير ابن جرير أصح من هذه كلها. وثَمَّ تفاسير أُخَر كثيرة جدًا، كتفسير ابن الجوزي، والماوردي**»[1].

فبهذا البيان يظهر مراد ابن تيمية: فمفتاحُ فَهْم موضع ذكرِ (تفسير ابن عطية) هنا هو:

أنَّه بعد أن ذكر نوعي الخلاف من جهة النقل، ومن جهة الاستدلال ثم ذكر جهتي الخطأ من جهة التفسير الذي يُعلم بالاستدلال لا بالنقل، وبيّن أنَّه حدث من بعد تفسير الصحابة

«التفاسير غير المأثورة» لعلها: المأثورة، فهذه التفاسير التي ذكرها تروي المأثور عن السلف. أفدتُ ذلك من د. مساعد الطيار، قلتُ: يؤيده ما ذكره قبلُ «فإنَّ التفاسير التي يذكر فيها كلام هؤلاء صرفًا لا يكاد يوجد فيها شيء من هاتين الجهتين مثل تفسير عبد الرزاق، ووكيع، وعبد بن حميد، وعبد الرحمن بن إبراهيم دُحيم، ومثل تفسير الإمام أحمد، وإسحاق بن راهويه ...»، فهو يقصد المأثورة بالأسانيد.

(١) وقال في مجموع الفتاوى بعد ما نقل تفسير ابن عطية لآية الوسيلة (٥٧) من سورة الإسراء: «ولكن ابن عطية كان أقعد بالعربية والمعاني من هؤلاء [يعني: الزجاج وابن الجوزي وغيرهما] وأخبرُ بمذهب سيبويه والبصريين، فعرف تطفيف الزجاج مع علمه رحمه الله بالعربية وسبقه ومعرفته بما يعرفه من المعاني والبيان. وأولئك لهم براعة وفضيلة في أمور يبرزون فيها على ابن عطية. لكن دلالة الألفاظ من جهة العربية هو بها أخبر وإن كانوا هم أخبر بشيء آخر من المنقولات أو غيرها».

والتابعين وتابعيهم بإحسان؛ لأنَّها كانت نقلا صِرفا، وذكر الجهتين؛ **إحداهما:** قوم اعتقدوا معاني، ثم أرادوا حمل ألفاظ القرآن عليها.

والثانية: قوم فسروا القرآن بمجرد ما يسوغ أن يريده بكلامه من كان من الناطقين بلغة العرب، من غير نظر إلى المتكلم بالقرآن، والمنزَل عليه والمخاطَب به ... ثم قال «فالذين أخطؤوا في الدليل والمدلول -مثل طوائف من أهل البدع- اعتقدوا مذهبًا يخالف الحق الذي عليه الأمة الوسط الذين لا يجتمعون على ضلالة؛ كسلف الأمة وأئمتها، وعمدوا إلى القرآن فتأوَّلوه على آرائهم: تارة يستدلون بآيات على مذهبهم ولا دلالة فيها. وتارة يتأولون ما يخالف مذهبهم بما يحرفون به الكلم عن مواضعه. **ومن هؤلاء فرق الخوارج، والروافض، والجهمية، والمعتزلة، والقدرية، والمرجئة، وغيرهم. وهذا كالمعتزلة مثلًا فإنهم من أعظم الناس كلامًا وجدالًا، وقد صنفوا تفاسير على أصول مذهبهم** وهؤلاء لهم تفاسير ذكروا فيها ذلك **وذكرَ أنَّ بعض من فسّر القرآن ردّ عليهم وقد يصيب تارة في ردّه وقد يُخطئ**»، قال «ولا ريب أنَّه قد ردَّ عليهم طوائف من المرجئة والكرامية والكلابية وأتباعهم؛ فأحسنوا تارة وأساءوا أخرى، حتى صاروا في طرفي نقيض ...».

١- وهذا المعنى بالتحديد يدخل فيه ابنُ عطية فهو ممَّن يعتني بالرد على المعتزلة في مواضع[(١)].

٢- لكنه يرد عليهم بنفس طرائق المتكلمين الذين يجعلون ما يظنونه دلالة العقل مقدمةً على الوحي[(٢)] وهو يرى أن الأدلة القطعية هي العقلية فإذا ثبتت يأتي بعدها تأويلُ الآية على ما أجازه العقل انظر مثلًا[(٣)] وهذا الاستدلال هو من طرائق المعتزلة ومن اتبعهم من الأشاعرة وغيرهم حيث جعلوا الأصل هو الدليل العقلي ثم بعده يُنظر في الوحي ويُتأوّلُ بما يناسبه.

٣- والمحققون عند ابن عطية هم أئمة الاشاعرة، وهو يستدل بكلامهم ويعبر عنهم بأنهم (أئمته/ المحققون/ الجمهور/ الراسخون في العلم/ الأصوليين) ونحوها[(٤)]، وينقل عن الطبري ولكن لا ينقل أقوال السلف التي يذكرها إلَّا قليلا.

---

(١) منها: (٩٤/١، و١١٣، و٣٠٩، و٣٣٢)، ورد على الكرّامية (١١٦/١)، ردَّ على الجهمية/الجبرية الذين يقولون: لا اكتساب للعبد (٣٥٩/١) ط قطر.

(٢) (٣١٧/١)، (٣٠٦/٥).

(٣) (٢١٩/١٥).

(٤) انظر مثلًا (٦٩/٣، ٧٠)، ط قطر.

٤- ولذلك يوجد في كتابه من بدع المتكلمين الأشـاعرة فهو في بعض المواضـع يردّ على **المعتزلة** لكنه ينصر قول الأشاعرة وهذا معنى قول ابن تيمية « ... فأحسنوا تارة وأساءوا أخرى، حتى صاروا في طرفي نقيض ...» يعني أن كلا القولين خطأ.

وأثر كتب أئمة الأشاعرة واضح في تفسير ابن عطية وهو يستشهد بهم وبأقوالهم وينقل من كتبهم ومن أبرز من نقل عنه منهم أبي الحسن الأشعري (ت٣٣٤هـ)[١]، وينقل من كتب القاضي أبي بكر الباقلاني الأشعري (ت٤٠٣هـ) كالتمهيد وغيره، وقد نقل ابن عطية في تفسيره كثيرًا من أقواله في علم الكلام[٢]، وكُتبِ أبي المعالي الجويني (ت٤٧٨هـ) كالإرشاد وغيره[٣]، وينقل عن محمد بن الحسن بن فورك الأنصاري الأصبهاني (ت: ٤٠٦هـ) وله كتاب «حل الآيات المتشابهات»[٤]، فابن عطية ينقل عنهم وينعتهم بالأئمة والمحققين.

وطريقة ابن عطية في آيات أفعال الله وصفاته يوافق قول الأشاعرة ولا يوافق قول المعتزلة بل يرد عليهم، وهذا كثير أكتفي منه بمواضع تدل على قاعدته

قَوْلُهُ تَعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ﴾، ردّ قول الطبري وغيره في إثبات علو الله وردَّ غيره من الأقوال ثم قال «والقاعِدَةُ في هَذِهِ الآيَةِ ونَحْوِها مَنعُ النَقْلَةِ وحُلُولُ الحَوادِثِ، ويَبْقى اسْتِواءُ القُدْرَةِ والسُلْطانِ[٥]. وعند آية فصلت (١١) كرر نفس التفسير، وفي اسم الله «**وهو العلي العظيم**» **بعد أن أوّلها بعلو القدرة والمنزلة قال** «**وحكى الطبري عن قوم أنَّهم قالوا: هو العلي على خلقه بارتفاع مكانه عن أماكن خلقه**»، **ثم قال:** «**وهذا قول جهلةٍ مُجسّمين، وكان الوجهُ ألّا يُحكى** ...» [٦].

وفي (كلام الله)[٧] وواضح هنا موافقته لمن قال بالكلام النفسي[٨].

---

(١) مثال (١٣٩/٢) ط قطر.
(٢) مثال (٤٤٤/٢).
(٣) مثال (٤١٠/١).
(٤) انظر مثال لنقل ابن عطية عنه (١٤٦/١).
(٥) (٢٨/٢) ط قطر.
(٦) (١٦٤/١) ط قطر.
(٧) (٦٩/٣، ٧٠).
(٨) وانظر أيضًا (٢٤٨/٥)، (٤١٦/١).

وفعل (الإتيان والمجيء)[1] و**(اليــــد)** ذكر التأويلات فيها ثم ختم بقوله: «والظاهر أن قوله تعالى: ﴿ئو ئۇ ئۇ﴾ عبارة عن إنعامه على الجملة»، فهو هنا أوّلها/ يعني حرّف معناها، فلم يثبتها، ولم يسلك مذهب المعتزلة[2].

وقال مبينا عن منهجه الذي يقدّم فيه العقل قبل السـمع في حديث عن إثبات رؤية الله يوم القيامة «**والوجهُ أن يُبيَّن جواز ذلك عقلًا، ثُمَّ يُســتند إلى ورود الســمع بوقوع ذلك الجائز**، ...»[3].

الخلاصــة أن ابن عطية رحمه الله أشـعريٌّ، وينصـر أقوال الأشـاعرة في أبواب الإيمان والقدر والصفات والوعد والوعيد وغيرها، وظهر ذلك في تفسيره، بل يخالف ظواهر الآيات أحيانًا ليفسرها بما لا يخالف قول الأشاعرة[4].

---

(١) (٣/٤٤٨، ٤٤٩).

(٢) يقول في قوله تعالى: ﴿ڭ ۇ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ﴾: «والحي صفة من صفات الله تعالى ذاتية، وذكر الطبري، عن قوم أنَّهم قالوا: الله تعالى حي لا بحياة، وهذا قول المعتزلة، وهو قول مرغوب عنه»، فقد أثبتها وردَّ على المعتزلة، وكذلك في (وجه الله) (١/٣٢٨)، و(معية الله) (١/٣٨٥)، وفي رؤية الله تعالى: في قوله تعالى «وجوه يومئذ ناظرة إلى ربها ناظرة» أثبت الرؤية على طريقة الأشاعرة وردّ على المعتزلة، وأوَّلَ صفة (الغضب) بالإرادة (١/٢٣١)، وفي قول الله (كُن فيكون) ردّ على المعتزلة وقرّر كلام الأشاعرة (١/٣٣٢، ٣٣٣) وردّ على من أدخلَ العمل في لفظ الإيمان (١/١٥٠)، وفي مسألة (النسخ) ردّ على المعتزلة قولهم فيه وفي التحسين والتقبيح، ونصر قول الأشاعرة وذكر أنَّهم أئمتُه (١/٣٠٩)، وكذلك في مسألة (وجوب الأصلح على الله) ردَّ على المعتزلة بنفس كلام الأشاعرة (٢/١٥٠) وردَّ على المعتزلة في مسألة (صحة التوبة من ذنب مع الإقامة على غيره) (٢/٤٩٤)، وانظر (١/١٤٠ و١٤٢)، مسألة (الموافاة) نفس ما يقرره الأشاعرة (١/١٨٠) ط. قطر (حاشية بمعنى الموافاة) وردَّ على المعتزلة في مسألة الإضلال (١/١٥٨)، وفي مسألة (التحسين والتقبيح) ردَّ قول المعتزلة ونصر قول الأشاعرة (١/٤٠٨)، وكذلك في مسألة الإرادة ردَّ على الجبرية الجهمية وقال بقول الأشاعرة (٢/١١٠)، و(٢/٦٢١) وفي باب (الوعد والوعيد ومرتكب الكبيرة) ردّ على المعتزلة، وقال بقول الأشاعرة (٥/٣٤٩، ٣٥٠)، و(٢/٤٩٧)، (٢/٥٧٥-٥٧٧)، وهذا موضع مفصّل رد فيه على قول المعتزلة وحُججهم، وردَّ على المرجئة أيضًا.

(٣) (٥/٣٠٦). ولتعرف من أين أخذ ابن عطية انظر كتاب «**الإبانة عن أصول الديانة**» لأبي الحسن الأشعري ثم انظر هذه الكتب «**شرح الجرجاني للمواقف**» (٨/١٢٢)، «**غاية المرام في علم الكلام**» للآمدي (١٥٩)، «**الإرشاد**» للجويني (١٧٧)، «**الأربعين في أصول الدين**» للرازي (١٩١)، «**الاقتصاد في الاعتقاد**» للغزالي (٣٣)، «**العقائد النسفية**» للنسفي بشرح مسعود التفتازاني (١٠٤) لتعرف طرائق المتكلمين في الاستدلال.

(٤) كما في (١١/١٧٩). وممَّن اعتنى ببيان منهج ابن عطية وردَّ على أولئك المحققين شيخُنا الدكتور مساعد الطيار في شرحه لمقدمة التفسير لابن تيمية (ص/٢٣٠-٢٣٨)، وذكر بعض المواضع، ونبّه تنبيهات مهمة للباحث، وقد أفدتُ منه كثيرًا في نقدي لهم، فجزاه الله خيرًا.

٥- ولكنه في الجملة هو أصـــحُّ هذه الكتب (التي فسّــرت وتضـــمنت أقوال مبتدعة) و(الكتب التي تضمنت ردودا على أصحاب البِدع فأحسنَت تارة، ولكنها في بعض المواضع ردّت البدعة ببدعة) حيث قال في الموضـع الآخر عن تفسـير ابن عطية «**بل لعله أرجح هذه التفاسـير** [يعني تفسـير الزمخشري والقرطبي والبغوي والواحدي]؛ فهو أمثلُ تلك التفاسير التي سارت على سبيل المتكلمين وطرائقهم في النظر والاستدلال.

ومن هنا يظهر لك غلطُ محققي تفسير ابن عطية:

- **في نقلهم النص هكذا** «تفسـيرُ ابن عطية خير من تفسـير الزمخشـري، وأصـح نقلا وبحثا وأبعد عن البدع..، بل هو خير منه بكثير، بل لعله أرجح هذه التفاســير»[1] حيث أخفوا نقدَ ابن تيمية وجعلوا مكانه نقاطا، ولم يراعوا ســياقه أوهموا أن قوله (بل لعله أرجح هذه التفاســير) يعني كل التفاسير، بينما هو يقصد كتب التفسير المبنية على الطرق الكلامية أو التي ردّت على الفرق والتي تضــمنت بعض البدع وفيها ما يســتحق النقد، فكتاب ابن عطية عند ابن تيمية خير من تفســير الزمخشـري بكثير وأبعد عن البدعة وإن اشـتمل على بعضـها، بل لعله أرجح هذه التفاسـير (يعني تفسير الزمخشري والقرطبي والبغوي والواحدي)؛ لكن تفسير ابن جرير عند ابن تيمية أصح من هذه كلها.

فانظر قدر التحريف في ذكرهم لهذا النقل دون بيان سياقه!

- وفي عدم علمهم بمذهب ابن عطية في تلك الأبواب بل عدم علمهم بمذهب الســلف فيها حيث قالوا «الحق أن ابن عطية كان على مذهب أهل الســنة والجماعة ولكن عن اقتناع لا عن تقليد، وعن فهم لا عن تســليم» فهل قرأ هؤلاء تفســيره بعناية، وهل هم عالمون بمذهب السُّــنة في تلك الأبواب.

ثم انظر قولهم عن ابن عطية: «ولكن عن اقتناعٍ لا عن تقليد، وعن فهمٍ لا عن تسليم» وهو تعريض واضــح بابن تيمية والطبري. وكل هذا يدل على ضـعفٍ بالغ في التحقيق العلمي مع ظلم وتعدٍ فلا هم فهموا كلام ابن تيمية ولا منهجه ولا منهج الطبري، بل ولا حتى منهج ابن عطية الذي يحققون كتابه! ثم هم يُعرِضون بأئمة العلم المحققين.

(١) (ص/١) من مقدمة التحقيق.

- كما أخطأوا في فهم وجه نقد ابن تيمية لابن عطية فظنوه يرمي ابنَ عطية بالاعتزال، والصواب أنَّه يجعله من جملة الأشاعرة وممَّن نصر أقوالهم وردُّوا على المعتزلة وغيرهم ولكنه وقع في بدع، حيث لم يعتن بنقل أقوال أئمة السلف في التفسير، وأطالوا الكلام في الرد عليه، وظنوا أن ابن تيمية يقصد مجرد نقل الأقوال وأن الطبري!

والحقُّ أن ابن تيمية لم يقل إن ابن عطية معتزلي أو فيه اعتزال! ولم يكن ذكره له في سياق كلامه عن الزمخشري بجامع أنهما جميعًا معتزلة، وانه أقلُّ اعتزالا منه! بل بجامعِ أمور: أن تفسيرهما به بِدع، وأنها مبنية على طرائق المتكلمين في الاستدلال.

وأنَّ تفسيره من جملة التفاسير التي تضمنت ردودا على تفاسير الجهمية والمعتزلة والخوارج والمرجئة ثم بيّن ما أحسنَ فيه ابن عطية وما لم يُحسن، وأنه كان الأولى به أن يعتني بما جاء عن أئمة التفسير ويجعله هو المردّ في ذلك ومبدأ النظر ثم عند الخلاف يتخيّر فإن ذلك كان أصح وأسلمَ له، بدلا من أن يجعل سلفَه أئمةَ المتكلمين!

فموضع نقد ابن تيمية من **جهتين** فضلا عمّا تقدم: **أولا** أن ابن عطية وقف على تلك أقوال أئمة التفسير من السلف لأنَّه ينقل من الطبري فلماذا لم ينقل تلك الأقوال (لأنَّ ابن تيمية في مطلع كلامه بيّن أن أصح طريق لبيان كتاب الله هو العناية بكلام الأئمة= فبالتالي: من لم يعتن به فقد قصّر في تفسيره، ولا بد أنَّه سيقع في أخطاء من جهة التفسير أو من جهة حمل القرآن على رأيه الغلط فإما يخطئ في المدلول (يعني يكون المعنى صحيحا لكن تلك الآية المعينة لا تدل عليه) وإما أن يكون القولُ والتفسير كلاهما خطأ) وكذلك يردُّ ابن عطية على الطبري حينما يقرر الطبري قول السّلف في أفعال الله وصفاته والقدر وغيرها، وكان الأوْلى به أن يوافقه.

ومن يتتبع ذكر ابن عطية للطبري سيجد أنَّه جعله أصلا يستدرك عليه كثيرًا ما يراه أخطأ فيه، وكثيرًا ما يكون نقدُه غلطا والصوابُ مع الطبري أو يكون الخلاف سائغا وقولُ الطبري محتملًا.

ثمَّ ذكر في بيانه لأصل الخطأ: أنّ من لم يتبع أئمة التفسير فلا بد أن سيتبع غيرهم وكذلك فعل ابن عطية كما سبق بيانُه، وعقّب ابنُ تيمة وبيّن قصدَه من هذا البحث وبيّن علم أئمة التفسير من الصحابة والتابعين، وأنّ من خالف قولهم وفسَّر القرآن بخلاف تفسيرهم، فقد أخطأ في الدليل والمدلول جميعًا، وبيّنَ أن كل من خالف قول السّلف فله شُبهة يذكرها إما عقلية وإما

سمعيّة، وأن ذلك النوع من الخطأ وقع كذلك من الذين صنفوا في شرح الحديث وتفسيره من المتأخرين كما وقع من أولئك.

ولما لم يعتن ابن عطية بذلك فإنه في مواضع كثيرة حيث يترك ما جاء عن السلف بل يردّه بل يصفه بأنه مضطرب أو فيه قلقٌ أو جهلٌ أو يؤول على لوازم فاسدة، وينصرُ أقوالا لأئمة الأشاعرة الذين هم عنده (أهل التحقيق)!

ومن ترك أقوال أئمة التفسير بعد علمه بها واتّبع أقوال المتكلمين ونصرها= فلا شك أن هذا مأخذ منهجي سيؤثر على طريقته في التفسير وسينشأ عنه جملة من الأخطاء والبِدع، وهذا بالفعل ما وقع في تفسير ابن عطية، ثم بيّنَ ابنُ تيمية أن تفسير الطبري أصح منه من هاتين الجهتين لأنَّه من حيث التفسير جعل المبدأ والحكم هو ما ثبت عن أئمة التفسير، بل يجعل من أخص أسباب الغلط في التفسير الإعراض عن تأويل الأئمة ويسميهم (الحُجّة)، ويردّ التفسير الذي يخالف ما أجمع عليه السلف، وإذا حصل بينهم خلاف فإنه يتخيّر من أقوالهم فهذه جهة، ويتوقّفُ عن القول الذي يراه أقرب لتفسير الآية لأنَّه لم يقف على قائل به ممَّن يُعتمَدُ على علمه بتأويل القرآن(١).

وأيضًا من جهة صحة ما قرّره الطبري في أبواب الإيمان وأسماء الله وأفعاله والقدر وغيرها من تلك الأبواب، وفي ردّه على مقالات الفرق المخالفة يردُّ بقول أهل السُّنة ولا يرد البدعةَ ببدعة(٢).

فالطبري أتبعُ للسُّنة والجماعة، ومرادُ ابن تيمية بالسنة والجماعة هو ما كان عليه سلف الأمة قبل مذاهب الجهمية والمعتزلة والصوفية والفلاسفة وقبل أن يوجد أبو الحسن الأشعري ومذهبه الذي اتبعه عليه أصحابُه وأثّرَّ في تفسيرهم للآيات وشرحهم للأحاديث، ثم انظر قول محققي تفسير ابن عطية –المشار إليهم– الذي جمع أصنافا من والجهل والظلم حيث قالوا «فنقدُ ابن تيمية غير وارد، وهل معنى أن يكون ابن عطية من أهل السنة والجماعة أن يتقبّل كل صغيرة وكبيرة وأن يسلّم بكل ما يقوله علماء المذهب دون أن يكون له رأي شخصي **إن هذا يلغي شخصيته ويلغي شخصية كل عالم يريد أن ينصف نفسه ويحترم عقلَه، وإذا كان ابن تيمية في زمانه يتقبل هذا الرأي ويؤمن به فما أحسبنا في هذه الأيام نرضى لأنفسنا بأن نُسلّم للسابقين بكل قول حتى**

(١) انظر تفسير الطبري (٣٣٩/١٠) وفي ذات الموضع استدرك على مُجاهد –وهو من كبار أئمة التفسير ومن أخص من اعتمد الطبري عليه في تفسيره– تأويلَه للآية لمخالفتها ظاهرَ التنزيل ولا حُجة عليه.

(٢) انظر على سبيل المثال تفسير الطبري (١٦٨/١و١٩٧و٢٧٩و٣١٧و٤٥٧) طبعة دار عالم الكتب.

ولو لم تقبله عقولنا، وهذا هو ما فعله ابن عطية على الرغم من تقدمه الكبير في الزمن علينا»!!

ولأنهم غلطوا في فهم كلام ابن تيمية ولم يعلموا منهجه ظنوه يعيبُ على ابن عطية مجرد عدم ذكره كل الأقوال التي نقلها الطبري= فردُّوا بأن ابن عطية يتميز عن الطبري حيث إنه له منهج يقوم على مبادئ، ولا ينقل إلَّا ما يطمئن إلى صحته، ويرى أنَّه يتفق مع العقل! وأنه أعلى من حيث النقد ومن حيث خلو كتابه من الأقوال الضعيفة، وان من لم يفعل ذلك فقد ألغى شخصيته ولم ينصف نفسه ولم يحترمْها! ويلزم منه أن الطبري وابن تيمية لم يكونا كذلك! وهذا مع كونه كذبًا وظلما فهو يُنبئ عن جهلهم الشديد بمناهج المفسرين بل بعلم أصول التفسير نفسه، والطبري رحمه الله أجلُّ من جمع أقوال أئمة التفسير وصنّفها ونقدها وله منهج في الترجيح والنقد حقيقٌ بالدراسة[1].

---

(١) وفي استقرائي لتفسير الطبري قد تتبعتُ جمعَه لمرويات السلف في التفسير فقد اعتنى بجمع مرويات أئمة التفسير (علي بن أبي طالب – ابن مسعود – ابن عباس – مجاهد – الضحاك – أبي العالية قتادة – سعيد بن جبير – الحسن – ابن إسحاق – كعب الأحبار – زر – يحيى الأنصاري – ابن جريج – عبد الرحمن بن زيد بن أسلم – الشعبي – السُّدي – الربيع بن أنس – عكرمة – عطاء – الزهري – أبو صالح – الثوري – عبد الرحمن بن سابط – عبيد بن عمير) وغيرهم، وتتبعتُ منهجه في ذلك وأحصيتُ له مواضع كثيرة جدًّا في نقده لما يراه خطأ من أقوالهم أذكر بعض المواضع في المجلد الأول فقط ليتبصّر طالبُ الهدى (١/٣٤٩، ٣٥٠، و٣٧٦، و٣٧٧، و٣٩٤، و٤٤٩، و٤٧٧، و٥٧٠، و٦٥١، و٦٩٣، و٧١٩) وغيرها كثير يستدرك فيها على مجاهد وابن زيد وقتادة وابن جريج وعكرمة والحسن والسُّدي، وربما يجتمع اثنان ويستدرك عليهما (١/٣٧٧)، و(١/٤٠١)، و(١/٧٢٠)؛ بل يردُّ روايةً عن ابن عباس رضي الله عنه؛ لأنَّها في نظره لا دلالة عليها ولا خبر تقوم به حُجة فيُسلَّم لها وظاهر التلاوة يخالفها (١/٣٤٩، ٣٥٠) وانظر في نقده لمجاهد (٢/٦٥-٦٦) حيث نقل عنه قوله في قصة أصحاب السبت: «لم يمسخوا، إنَّما هو مثل ضربه الله لهم، مثل ما ضرب مثل الحمار يحمل أسفارًا ...»، فقال الطبري: «وهذا القول الذي قاله مجاهد، قول لظاهر ما دل عليه كتاب الله مخالف. وذلك أن الله أخبر في كتابه أنَّه جعل منهم القردة والخنازير وعبد الطاغوت ... هذا مع خلاف قولِ مجاهد قولَ جميع الحُجة التي لا يجوز عليها الخطأ والكذب فيما نقلته مجمعة عليه. وكفى دليلًا على فساد قول، إجماعها على تخطئته». وانظر موضعًا آخر: (١٠/٣٣٩) (٢/٧١٠-٧١٢) و(٢/٧٤٣) وهو موضع مهم.

وفي نقده لمن سبقه من المفسرين وأهل اللغة من أهل البصرة والكوفة وغيرهم من كبار أئمة اللغة، في نقده لأهل اللغة انظر على سبيل المثال: (١/١٣١، و١٣٢، و٤١٨، و٤٦٧، و٥٥٧، و٥٨٨، و٦٣٥، و٦٦٣، و١٨٣، و١٩٠، و١٩١، و٢٢٣، و٢٢٦، و٢٦٤، و٢٨٢، و٢٩٦، و٦٥٥، و٣٣٦، و٦٦٧، و٢٣٦) وكلُ موضع منها فيه نقدٌ خاص وبيانُ سبب النقد وسبب الخطأ، هذا فقط في المجلد الأول **ثم يدّعي أولئك عليه ما ادَّعوا!**

ثم جعلوا العقل هو المردَّ الحكمَ على المرويات وكرروا ذلك في مواضـــع، وهذا أصـــلٌ مُحدَث وباطل، والحق أن الوحي هو المردُّ والحكم، وأنه لا يُعارض صحيح المعقول، وابن تيمية خيرُ من بيّن ذلك وشرحه وردّ على المخالفين فيه في أحد أجل مصنفات الإسلام (درء تعارض العقل والنقل)، ثم هو هنا لم يقل بوجوب التسليم لكل ما ورد عن أئمة المفسرين بل قال بوجوب العناية به والبدء منه والتسليمِ له إن كان إجماعا، والتخيُّيرِ منه بالحجة إن كان فيه خلاف، والطبريُّ رحمه الله أحسن من قام بهذه المعاني جمعا وفقها واختيارا ونقدا وتقريرا.

وابن تيمية من أكثر من عُنى بذلك، ويكفي أن تقرأ له هذا العنوان لكتابه «**تفســـير آيات أشكلت على كثير من العلماء حتى لا يوجد في طائفة من كتب التفسير فيها القولُ الصواب بل لا يوجد فيها إلَّا ما هو خطأ**» وذكر ضـــمن الكتاب أقوالا كثيرة عن مفســـرين ســـبقوه وردَّها لكونها عنده خطًا، وهذا القدر يكفي لتعرف منهجه النقدي إلى أي حد كان.

وابن عطية نفسه يقلّد أئمته المتكلمين[1].

في مواضع كثيرة وينصر أقوالهم ويستدل بها لكونه يراها حقا= فكيف يُقال: عن اتباع الأئمة فيما أصابوا فيه يلغي الشخصية!

انظر قدر الخطأ وأنواعه عند أولئك المحققين حيث لم ينقلوا بأمانة ولم ينظروا في الســـياق ليفهموا ولم يدققوا وفهموا خطأ وفرّعوا عليه جملة من الأخطاء، ولو تأنَّوا ودققوا لعلموا أن ما ذكره ابن تيمية رحمه الله عن تفسـير ابن عطية هو خلاصـة جامعة متقنة جمعت بين البيان والإنصـاف، وهو الذي قال في نفس الموضـــع الذي كان يذكر فيه كتب التفســـير التي وقف فيها على أقوال مُبتدعة: «لكن يجب العدل بينها، وإعطاء كل ذي حق حقه» ويجعلُه مجتهدا وخطؤه مغفور قال: «وإن كـان مجتهـدًا مغفورًا لـه خطؤه»، **ثم يقولون عن حكمه «إن الحكم بمثل هـذا حكم غير عادل في ميزان الإنصاف والحقائق»!** وفي استقرائي لتفسير ابن عطية وجدتُ تصديق كل كلمة وصـــفه بها ابن تيمية، كان ينبغي أن يهتدي بها هؤلاء في تحقيقهم للكتاب، وقد وقفت لهم على جملة من الأخطاء الكبيرة في تعليقاتهم غفر الله لنا ولهم.

---

(١) ومع أنَّه اتبع قول إمامه مالك بن أنس في رؤية الله يوم القيامة (٥/٣٠٦)؛ فإنه لم يتبعه في كثير ممَّا قاله في هذه الأبواب بل اتبع قول أئمته من الأشاعرة.

قد اخترتُ هذا الموضـــع عن قصـــدٍ للتدريب على التعامل مع ما يُنقل من الفوائد وأقوال العلماء وفهمها وتوظيفها وما يُبنى عليها، وأطلت فيه ليكون مثالا للطالب في التحري والتثبت من جهة، وكيف تُفهم الفوائد وتُوظّف من جهة أخرى واللهُ تبارك وتعالى أعلمُ.

ولا شـك أن مثل هذا التتبع والتحرير يأخذ جهدا ووقتا لكنه هو سـبيل العلم والتدقيق والتثبت والتوثيق واطمئنان القلب والقيام بحق العلم، ومع ذلك فقد يُخطئ الباحثُ، لكنْ فرق بين خطأ بعد اجتهاد وبحث وجمع ونظر وبين خطأ مبني على عجلة وقصور في البحث والنظر، وأن تحقق رسالة صغيرة بإتقان وتحر ودقة ينتفع بها الناس وتسد بها بابا خيرٌ من أن تحقق ألف كتاب تكون فيها سببا في تشويه الكتاب وتحريفه.

ومن الأمثلة في خطأ النقل والفهم: نقلَ أبو الوليد الباجي عن علي بن المديني قوله «الزبير بن الحُريث تركَه شعبةُ، ولم يرو عنه وهو صالح»[(١)].

قال ابنُ حجر: «وحكى الباجيُّ في رجال البخاري عن علي بن المديني أنَّه قال «تركه شعبة»، قلتُ: والذي رأيتُه عن علي أنَّه قال «لم يرو عنه شعبةُ» وبين اللفظين فرقٌ»[(٢)].

---

(١) «**التعديل والتجريح لمن أخرج عن البخاري في الجامع الصحيح**» (٢/٦٢١).

(٢) «**هدي الساري**» لابن حجر (صفحة ٤٠٢).

لذلك كان من الدقة في العلم أمور:

- النظر في سياق الفائدة وحُسن النظر فيها بحيث لا يُهمل أي قيد يدل عليها، وضرورة الرجوع إلى مصدرها لمن قرأها عند غيره.
- تعبير الطالب عن الفائدة بلفظه وعزها للمصنف، والصواب أن تنقل كما هي ثم ينقل الطالب فهمه وما يستنط منها.
- أو عدم العزو، وقيمة العزو توثيق للعلم من جهة، وتمكن من مراجعة الفائدة من موضعها.

كما أنبه على ضرورة مراجعة المواضع الأصلية لما ينقله المصنف من اقوال عن كتب أو قائلين إن أمكن فهذا أضبط.

عمل بطاقات عليها عناوين ما تطلب جمعه من فوائد الكتاب، منها مثلًا:

(أسباب تصنيفه – مقاصده – موضوعاته – أوابه – مسائله – قواعده – طرائق مصنفه في اختيار المسائل وعرضها وبيانها ودراسته لها وأصناف حججه وطريقته في الاستدلال والنقد والردّ ودفع الإشكالات عن قوله، وخُلُقه والأمثلة التي يضربها تحت الأبواب والقواعد (وسبق بيان كيف نصل إلى تلك العناوين).

وذلك وأشباهه فرقُ ما بين الباحث المدقق وغيرِه.